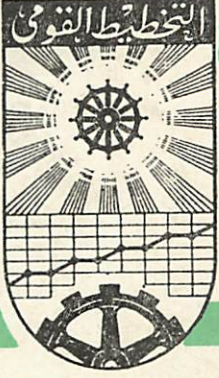


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٠)

السياسة العالمية أداة من ادوات التخطيط الاقتصادى

فى سلطنه عمــــان

اعداد

د . عبد الفتاح محمد حسين

اغسطس ١٩٩٣

السياسة المالية اداة من أدوات
التخطيط الاقتصادي في سلطنة عمان

اعداد

الدكتور عبدالفتاح محمد حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعتبر دراسة تطور السيامه الماليه المطبقه في سلطنة عمان منذ بداية تجربه التخطيط الاقتصادي والاجتماعي احدى اللبنت الاساسيه لايه محاوله مبذوله من اجل التاصيل لهذه التجربه، ذلك لان عملية التخطيط للسلطنه تقوم منذ البدايه على اساس التخطيط التاشيري والذي يعتمد على قيام الدوله بالتاثير غير المباشر في قرارات الافراد المنتجين والمستهلكين من خلال استخدام مجموعه من السياسات منها السيامه الماليه.

وحتى في حالة التدخل المباشر من جانب الدوله في النشاط الاقتصادي فانها لم تكن تهدف الى الاخذ بزمام الامور في هذا المجال كما حدث في كثير من الدول الناميه، وانما كانت تهدف الى خلق البيئه المناسبه والتي تكفل انطلاقه القطاع الخاص بحيث يتبوء المداره في عملية التطور الاقتصادي بالسلطنه. لذلك فان تدخل الدوله المباشر عن طريق الانفاق العام لم يغلب عليه طبيعه مشاركة الدوله في العمليه الانتاجيه بقدر استخدام هذا الانفاق باعتباره احد ادوات السيامه الماليه في التاثير غير المباشر لتوجيه القطاع الخاص بما يتفق واهداف الخطط الاقتصاديه المختلفه.

وتعتبر هذه الدراسه استكمالا لما بداته دراسه سابقه كان الهدف منها التاصيل لتجربه التخطيط كمساهمه في سد ثغرة الندره في الكتابات التي تناولت هذا الموضوع⁽¹⁾. ولذلك فان كان الهدف من الدراسه السابقه هو التعرض لمجمل تجربه التخطيط ودورها في عملية التطور الاقتصادي في السلطنه، فان هدف هذه الدراسه هو التعرض بالتفصيل للسيامه الماليه باعتبارها تشكل حجر الزاويه في هذه التجربه.

(1) عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - تجربه التخطيط وتطور الاقتصاد العماني ١٩٧١ - ١٩٩٠ - مذكره خارجيه رقم ١٥٥٢ - معهد التخطيط القومي - القايره ١٩٩٢.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تناول السياسة الماليه المتبعه منذ بداية العمليه التخطيطيه حتى الان بهدف توضيح جوانب الادوات المختلفه لهذه السياسه ومدى مناسبتها في ضوء الاهداف التخطيطيه سواء منها طويله الاجل التي تحددنا الاستراتيجيه العامه للتنميه او تلك متوسطه وقصيره الاجل التي تختلف من خطه خمسه الى اخرى. ويركز هذا التناول بالدرجه الاولى على اكتشاف ايجابيات هذه الادوات من ناحيه وسلبياتها من ناحيه اخرى وماهية المشاكل التي تؤدي الى هذه السلبيات بما يؤدي في النهاية الى تصور لبعض المقترحات المناسبه لتطوير هذه الادوات بما ينعكس في النهاية بشكل ايجابي نحو رفع كفاءة العمل التخطيطي وبالتالي ارتفاع مردود العمل التنموي.

وتعتبر الموازنه العامه للدولة الاداه الرئيسيه في تنفيذ السياسه الماليه، اذ ان هذه الموازنه تمثل الصوره الرقميه لبرنامج الحكومه في سنه ماليه. فعن طريق هذه الموازنه تستطيع الدوله تنفيذ سياساتها الاقتصاديه من حيث التوسع او الانكماش مع بيان النواحي التي ترمى الحكومه الى التوسع فيها وهل هي نفقات جاريه او رأسماليه، ثم يتبع ذلك تحديد مصادر التمويل وقنواته بغرض احداث اثار ماليه او اجتماعيه مستهدفه.

ان ذلك يعنى ان السياسه الماليه - باعتبارها القرارات التي تتخذها الحكومه بقصد احداث تغييرات متعمده في النواحي الاقتصاديه والاجتماعيه واسلوب تحقيق هذه القرارات - يمكن ادارتها من خلال مشروع الموازنه العامه للدولة. لذلك فان هذه الدراسه ستتناول الجوانب المختلفه للسياسه الماليه التي اتبعت خلال المراحل التخطيطيه المختلفه (فترات الخطط الخمسيه) من خلال التناول التحليلي للتطور الكمي والكيفي للموازنه العامه للدولة على امتداد هذه الفترات التخطيطيه.

وبناء عليه فان الدراسه ستنقسم الى ثلاثة فصول علاوة على التمهيد والخاتمه، حيث يتناول الفصل الاول جانب الموارد العامه للموازنه بغيره القاء الضوء على تطور حجم وهيكل الايرادات العامه ومن ثم المشاكل التي تعترض استخدام هذه الايرادات كأداة من ادوات تنفيذ الخطه وكذلك السياسات الموضوعه للحد او التغلب على هذه المشاكل ومدى مناسبة هذه السياسات تمهيدا لوضع بعض المقترحات التي تساهم في رفع كفاءتها.

ويتناول الفصل الثانى جانب الاستخدامات فى الموازنه العامه للدوله بهدف عرض تطور النفقات العامه من الناحيه الكميه والكيفيه وما يواجهه هذه النفقات من مشاكل قد تعيق دورها التخطيطى واهم السياسات المتبعه لمواجهة هذه العقبات بما تحتويه هذه السياسات من ايجابيات وسلبيات.

اما الفصل الثالث والاخير فيتعرض للموقف النهائى للموازنه العامه للدوله بتناوله لتطور ظاهره العجز الحادث فى هذه الموازنه خلال سنوات الدراسة والسياسات المنفذه لمواجهة هذا العجز.

وتمتد الفتره التى تتناولها هذه الدراسه من عام ١٩٧١ وعلى فترات خمسيه حتى عام ١٩٩١ (بداية الخطه الخمسيه الرابعه)، وبالرغم من ان الخطه الخمسيه الاولى لم تبدأ الا فى عام ١٩٧٦، الا ان الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ كانت من اهم فترات العمل التخطيطى بالسلطنه حيث شهدت معظم الاعمال التمهيديه اللازمه للبدء فى هذا العمل التخطيطى.

وتعتمد الدراسه على اتباع الاسلوب الاحصائى فى المقام الاول مع الاسلوب الوصفى فى بعض الاحيان لعقد المقارنات مع الادبيات والدراسات المختلفه التى تعرض لجوانب تتصل بهذه الدراسه. كما تعتمد الدراسه على اصدارات الجهات والوزارات المعنيه والبيانات المنشوره وغير المنشوره، علاوة على الدراسات المختلفه التى اعدت فى مجالات التخطيط والتنميه وعلى صله بالجوانب التى تتناولها الدراسه.

والله ولى التوفيق

الباحث

محتويات الدراسة

الصفحة

الموضوع

١

تمهيد

الفصل الاول :

١	اهم سياسات الايرادات العامه
١	١ - ١ تطور الايرادات العامه
١٠	١ - ٢ سياسة صناديق الاحتياطي
١٣	١ - ٣ السياسه الضريبية
١٣	١ - ٣ - ١ نظرة عامه على تطور النظام الضريبي
١٧	١ - ٣ - ٢ تطور الايرادات الضريبية

الفصل الثاني :

٢٤	اهم سياسات النفقات العامه
٢٤	٢ - ١ تطور النفقات العامه
٢٨	٢ - ٢ سياسات الانفاق العام
٢٨	٢ - ٢ - ١ السياسه الاستثمارية
٢٢	٢ - ٢ - ٢ سياسة الانفاق الجارى
٢٨	٢ - ٢ - ٢ سياسة دعم القطاع الخاص

الفصل الثالث :

٤٤	الموقف النهائى للموازنه العامه للدولة
٤٤	٣ - ١ تطور عجز الموازنه
٤٨	٣ - ٢ سياسات مواجهة عجز الموازنه

٥١	الملخص والتوصيات
٥٤	المراجع
٥٥	ملحق احصائى

تمهيد

من المعلوم ان ماهية وطبيعة اى سياسه ماليه وما تنطوى عليه من ادوات ومدى عمق استخدام كل اداة من هذه الادوات يتوقف على الاهداف العامه والفرعيه للسياسه الاقصاديه. لذلك فان الحكم على مدى مناسبة هذه السياسه الماليه وتلك الادوات فى اى خطة اقتصديه يتوقف على التعرف على طبيعة اهداف هذه الخطة اولاً.

وبالرغم من ان كل خطة قد تنطوى على اهداف معينه تختص بها، الا ان هناك اهداف عامه تحكم جميع هذه الخطط⁽¹⁾.

والنوع الثانى من الاهداف تعرضه الاستراتيجيه العامه التى وضعتها الدوله منذ بداية عملية التخطيط ومن اهمها:

- اصلاح الاختلالات القطاعيه الناتجه عن سيادة القطاع النفطى، وذلك بالعمل على تنميه قطاعات الاقصاد الاخرى بما يساعد على تنويع الدخل القومى بنشوء مصادر جديده للدخل.
- اصلاح الاختلالات الهيكلية المكانية باعطاء اولويه للمناطق الاقل تقدماً بما يحقق رفع مستوى المعيشه فى هذه المناطق والتقليل من خطر الهجره الى مراكز التجمعات السكنيه الكثيفه.
- ضرورة مشاركته قطاع خاص يتميز بالكفاءه والمقدره، مع دعم هذا القطاع عن طريق استكمال الهياكل الرئيسيه المساعد على الانتاج، وعن طريق تقرير الحوافز والاعفاءات الضريبية المناسبه، علاوة على تقديم القروض للمشروعات الانتاجيه بشروط ميسره.
- اتباع السياسات الاقصاديه والماليه المناسبه لتخفيف اى اثار تضخميه قد تصاحب الزياده الملحوظه فى الانفاق العام اللازم لتنفيذ الخطط التنمويه المتعاقبه خاصة على محدودى الدخل.

(1) تناول الباحث هذه الاهداف بشيء من التفصيل فى دراسة سابقه «تجربة التخطيط وتطور الاقصاد العماني» - مرجع سابق، ولكن سيتم التركيز هنا على تلك الاهداف التى ترتبط اكثر من غيرها بالسياسه الماليه.

اما النوع الاول من الاهداف والتي تختلف من خطة الى اخرى فلقد حكمتها الظروف التي صاحبت اعداد كل خطة من هذه الخطط، فالخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بدأت مع توقع المخطط لبدء انخفاض انتاج النفط، لذلك كان من اهم اهدافها محاولة خفض صافي تحويلات عوائد عوامل الانتاج الى الخارج عن طريق زيادة حجم الدور الذي تقوم به الشركات العمانيه والعماله الوطنيه في الاقتصاد الوطنى هذا من ناحيه، ومن الناحيه الاخرى عدم التوسع في الاعتماد على القروض الخارجيه وخاصه التجاريه منها، بل وخفض حجم هذه القروض، حيث كان مخططا ان ينخفض حجم الاقتراض خلال سنوات الخطة من حوالى ١١١ ريال عمانى (ر.ع) الى نحو ١٠ مليون ر.ع اى بنسبة ٩١٪. وبتحقيق هذا الهدف كان من المنتظر خفض مساهمة القروض والمعونات فى الموارد المتاحة للحكومه من ٣٣,٨٪ عام ١٩٧٦ الى ٣,٩٪ عام ١٩٨٠^(١).

اما الخطة الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥)، فلقد استهدفت الاستمرار فى المحافظه على توازن واستقرار المركز المالى للدوله مع تكوين صندوق عام يحول اليه جزء من الايرادات النفطيه ليكون ركيزه يستند اليها الاقتصاد الوطنى، علاوه على الحد بقدر الامكان من الضغوط التضخمييه، واخيرا اعطاء دفعه قويه للقطاع الخاص سواء عن طريق زياده المنح او توفير القروض الميسره^(٢).

ونظرا للظروف الاقتصاديه الخارجيه التي واكبت اعداد الخطة الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) والناتجه عن الانهيار السريع لاسعار النفط فان هذه الخطة لم تعنى بعملية الاستمرار فى احداث التغيير الهيكلى فى بنيه الاقتصاد الوطنى، بقدر ما انها اصبحت تهدف فى الاساس الى محاولة تحقيق نوع من التكيف والتاقلم للاقتصاد العمانى مع الظروف الاقتصاديه العالميه التي استجبت نتيجة لهذا الانهيار وذلك بمحاولة مساعدة القطاع الخاص والقطاع العام على التاقلم مع الوضع الجديد، ومعالجة العجز فى ميزانيه الدوله الناشئه عن انخفاض ايرادات النفط، مع الاهتمام بالقطاعات غير النفطيه لتعويض النقص فى موارد النفط^(٣).

(١) مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) مسقط ص ٣٢

(٢) مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) مسقط

(٣) مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) مسقط ص ٧٠

وبالنسبة للخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) كان من اهم اهدافها المحافظة على التوازن المالى للدولة باعتباره من الاهداف الحيويه فى ظل المتغيرات الخارجيه التى تتحكم فى ايرادات النفط وذلك بمحاولة ايجاد البدائل الممكنه من خلال السياسات الماليه والنقديه لمواجهة اى تقلبات فى اسعار النفط من شأنها احداث اضطرابات فى موقف الموازنه العامه للدولة. وبالرغم من ان هدف دعم القطاع الخاص كان عاملا مشتركا بين الخطط السابقه، الا انه فى هذه الخطة يياخذ بعدا نوعيا جديدا حيث الهدف هو احلال نشاط القطاع الخاص محل النشاط الحكومى، لان تدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى فى الفترات السابقه بصوره واسعه انما كان من اجل تهيئة المناخ المناسب لكى يظطلع القطاع الخاص بالدور الاساسى فى عمليه التنميه. كما تهدف هذه الخطة الى البدء فى ادخال المنهج الاقليمى كمحور من محاور التخطيط التنموى.

الفصل الاول

اهم سياسات الايرادات العامه

١ - ١ تطور الايرادات العامه

اذا كانت الموازنه العامه من اهم ادوات التخطيط من اجل التنميه فذلك لان الايرادات العامه التى تمب فى هذه الموازنه تشكل مع الانفاق العام اهم ادوات السياسه الماليه وبالتالي الاقتصاديه والاجتماعيه، فعلى ضوء حجم الموارد العامه يتم تحديد استخدامات هذه الموارد بما يحقق ويساير اهداف الخطه.

ان الايرادات العامه لاتستمد دورها من خلال كونها المحدد الرئيسى للانفاق العام وما له من اثار اقتصاديه فحسب، وانما يمكن عن طريق عناصر هذه الايرادات التاثير المباشر وغير المباشر فى النشاط الاقتصادى، فالضرائب على سبيل المثال علاوه على انها ذات وظيفه تمويليه فانها تقوم بوظائف توجيهيه بالتاثير على قرارات المستثمرين والمستهلكين على حد سواء وبالتالي التاثير فى حجم وهيكल الدخل القومى المتحقق فى المجتمع.

ان الايرادات العامه تحتل اهميه خاصه بالنسبه لسلطنة عمان نظرا لان هذه الايرادات تشكل الجزء الاعظم من الناتج القومى الاجمالي، وعلى الرغم من الجهود التنمويه التى بذلها القطاع الخاص فان هذه الايرادات مازالت تشكل جل الناتج القومى الاجمالي. فمن الجدول (١ - ١) يتضح ان نصيب الايرادات العامه من الناتج المحلى الاجمالي قد بلغ فى المتوسط ٤٥% للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ (فترة ما قبل التخطيط)، ويلاحظ ان هذه النسبه قد قفزت بصورة واضحه بدأ من عام ١٩٧٤ (بداية ارتفاع اسعار النفط)، حيث بلغت ٥٣,٣%. وواصلت ارتفاعها خلال فترة الخطه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بحيث بلغت فى نهايتها ٥٧,٦% وبمتوسط سنوى ٥٤,٩%. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع هذه النسبه فى اول سنوات الخطه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) بحيث بلغت ٥٩,٤% الا انها بدأت فى الانخفاض الى ان وصلت فى نهايتها الى ٥١,٤% بحيث بلغ المتوسط السنوى ٥٢,٨%. واستمر هذا الانخفاض مع بداية الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) فبلغت هذه النسبه ٤٣,٦% وعادت الارتفاع الى ان وصلت فى نهايتها الى ٥٠,٦% بحيث بلغ المتوسط السنوى لها ٤٦,٦%.

جدول (١ - ١) تطور الوزن النسبي
للإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

(مليون ريال عماني وبالإسعار الجارية)

١ : ٢	اجمالي الإيرادات العامة (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (١)	السنوات
٤٠,١	٥٠,١	١٢٥,١	١٩٧١
٣٧,٦	٥٣,٠	١٤٠,٨	١٩٧٢
٤٠,٥	٦٨,٦	١٦٩,٤	١٩٧٣
٥٣,٢	٣٠٣,٢	٥٦٨,٥	١٩٧٤
٥٣,٥	٣٨٧,٧	٧٢٤,٢	١٩٧٥
٤٥,٠	—	—	متوسط
٥٥,١	٤٨٧,٣	٨٨٤,٣	١٩٧٦
٥٥,٠	٥٢٠,٥	٩٤٦,٨	١٩٧٧
٥٣,٢	٥٠٣,٣	٩٤٥,٠	١٩٧٨
٥٣,٧	٦٩٢,٢	١٢٨٩,٩	١٩٧٩
٥٧,٦	١١٨٧,٩	٢٠٦٣,٥	١٩٨٠
٥٤,٩	—	—	متوسط
٥٩,٤	١٤٧٨,١	٢٤٩٠,٥	١٩٨١
٥١,٠	١٣٣٣,٨	٢٦١٣,٦	١٩٨٢
٥٢,٠	١٤٢٣,٨	٢٧٣٩,٩	١٩٨٣
٥٠,٠	١٥١٣,٢	٣٠٤٦,٧	١٩٨٤
٥١,٤	١٧٧٦,٢	٣٤٥٣,٨	١٩٨٥
٥٢,٨	—	—	متوسط
٤٣,٦	١٢٢٠,٨	٢٨٠٠,٤	١٩٨٦
٥٠,٤	١٥١٢,١	٣٠٠٣,٦	١٩٨٧
٤٢,٦	١٢٤٧,٦	٢٩٢٥,٩	١٩٨٨
٤٥,٩	١٤٨٣,١	٣٢٣٠,٦	١٩٨٩
٥٠,٤	٢٠٣٩,٩	٤٠٥٠,٧	١٩٩٠
٤٦,٦	—	—	متوسط
٤٧,٣	١٨٦٠,١	٣٩٣٥,٨	١٩٩١

المصدر: سلطنة عمان - مجلس التنمية - الكتاب الإحصائي السنوي - اعداد
مختلفه

(١) تختلف هذه الأرقام عما هو وارد بالموازنة العامة للدولة حيث ان بند
الإيرادات العامة بالموازنة يتضمن مافي الإيرادات العامة بعد خصم
الدفعات التي تحول سنويا الى الصناديق الخاصة.

وعلى الرغم من ان البيانات الاولى لبداية الخطه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) تشير الى استمرار انخفاض نصيب الايرادات العامه من الناتج المحلى الاجمالي حيث بلغ عام ١٩٩١ نحو ٤٧,٣%، الا ان عمان مازالت تحتل المرتبه الثانيه ضمن دول الخليج من حيث حصة الايرادات العامه من الناتج المحلى الاجمالي، ففي الوقت الذى بلغت فيه هذه الحصة فى سلطنة عمان خلال الفتره ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نحو ٤٦,٦% فى المتوسط سنويا كانت هذه الحصة لكل من الكويت والسعوديه وقطر والبحرين والامارات نحو ٦٧,٧%، ٤١,٥%، ٣٧,٤%، ٣٣,٧%، ٢٥,٩% خلال نفس الفتره على التوالي^(١).

ومن خلال تامل التطور السابق لنصيب الايرادات العامه من الناتج المحلى الاجمالي يلاحظ انه لم ياتخذ اتجاها معينا وانما خضع لتذبذب شديد سواء بين الفترات التخطيطيه او بين سنوات كل فتره من هذه الفترات. ان ذلك يرجع الى كون ان هذه الايرادات تتكون فى معظمها من ايرادات النفط التى تخضع دائما لظروف خارجيه من الصعب التحكم فيها. ان ظاهره سيادة ايرادات النفط وما يعترئها من تقلبات لا تؤثر فقط فى حجم الايرادات العامه وانما تؤثر على معظم المتغيرات الاقتصاديه فى الاقتصاد الوطنى من الانفاق عام واستثمارات وصادرات وناتج محلى اجمالى. وهذا ما جعل هدف تنويع مصادر الدخل من اهم واول اهداف عملية التخطيط من اجل التنميه. وان كان هناك انجاز فى مجال اصلاح هيكل الناتج القومى فى خلال فترة الدراسه، حيث انخفض نصيب ايرادات النفط من ٦٤,٩% الى ٤٤,٧% من الناتج المحلى الاجمالي^(٢)، فهل حدث مثل هذا الانجاز بالنسبه لتنويع مصادر الايرادات العامه للدوله ؟ وللجابه على هذا التساؤل يجب تناول تطور الايرادات العامه سواء من حيث الكم او من حيث الهيكل، فكما هو مبين بالجدول (١ - ٢) كانت تتكون الايرادات العامه فى بداية سنوات الدراسه بصورة واضحه من الايرادات النفطيه التى بلغت حمتها فى عام ١٩٧١ نحو ٩٥,٦% من اجمالى هذه الايرادات وارتفعت هذه الحصة فى نهاية الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ الى ان بلغت ٩٦,٢%، بحيث بلغت فى المتوسط لهذه الفتره حوالى ٩٤,٢%.

(١) صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ ص ٢٣٨
(٢) لمزيد من التفصيل انظر : عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - تجربه التخطيط وتطور الاقتصاد العماني - مرجع سابق.

جدول (١ - ٢) التطور الكمي والهيكلية
للإيرادات العامة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

التوزيع النسبي (%)		معدلات النمو (%)			السنوات
ايرادات غير نفطيه	ايرادات نفطيه	ايرادات غير نفطيه	ايرادات نفطيه	اجمالي الايرادات	
٤,٤	٩٥,٦	—	—	—	١٩٧١
٥,٤	٩٣,٦	٥٤,٦	٣,٦	٥,٨	١٩٧٢
١٠,٥	٨٩,٥	١١١,٨	٢٣,٨	٢٩,٤	١٩٧٣
٣,٩	٩٦,١	٦٢,٥	٣٧٤,٨	٢٤٢,٠	١٩٧٤
٣,٨	٩٦,٢	٢٤,٨	٢٨,٠	٢٧,٩	١٩٧٥
٥,٦	٩٤,٢	٦٣,٤	١٠٧,٦	١٠١,٣	متوسط
٦,٧	٩٣,٣	١٢٣,٣	٢١,٩	٢٥,٧	١٩٧٦
٧,٤	٩٢,٦	١٧,٥	٦,١	٦,٨	١٩٧٧
٨,٣	٩١,٧	٩,١	(٤,٥)	(٣,٥)	١٩٧٨
٧,٧	٩٢,٣	٢٧,٥	٣٨,٧	٣٧,٨	١٩٧٩
٦,٦	٩٣,٤	٤٧,١	٧٣,٧	٧١,٦	١٩٨٠
٧,٣	٩٢,٧	٤٤,٩	٢٧,٢	٢٧,٧	متوسط
٨,٠	٩٢,٠	٥١,٤	٢٢,٥	٢٤,٤	١٩٨١
٧,٤	٩٢,٦	(١٦,٤)	(٩,٢)	(٩,٨)	١٩٨٢
٨,٩	٩١,١	٢٧,١	٥,١	٦,٨	١٩٨٣
١١,٥	٨٨,٥	٣٨,١	٣,٢	٦,٣	١٩٨٤
١٢,٩	٨٧,١	٣١,٨	١٥,٥	١٧,٤	١٩٨٥
٩,٧	٩٠,٣	٢٦,٤	٧,٤	٧,٠	متوسط
٢٠,٨	٧٩,٢	١٠,٧	(٣٧,٥)	(٣١,٣)	١٩٨٦
١٨,٤	٨١,٦	٩,٥	٢٧,٦	٢٣,٩	١٩٨٧
١٦,٨	٨٣,٦	(٢٤,٦)	(١٥,٩)	(١٧,٥)	١٩٨٨
١٦,٢	٨٣,٨	١٤,٧	١٩,٧	١٨,٩	١٩٨٩
١٤,١	٨٥,٩	١٩,٧	٤١,٠	٣٧,٦	١٩٩٠
١٧,٢	٨٢,٨	٦,٠	٧,٠	٦,٣	متوسط
١٥,٩	٨٤,١	٢,٦	(١٠,٧)	(٨,٨)	١٩٩١

المصدر: نفس المصدر السابق

ولقد انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة خلال مراحل الخطط الخمسية المتتالية، حيث بلغت في المتوسط سنوياً خلال الخطة الخمسية الأولى نحو ٩٢,٧٪، وفي الخطة الخمسية الثانية حوالي ٩٠,٣٪، ثم وصلت إلى أدنى مستوى خلال الخطة الخمسية الثالثة فبلغت ٨٢,٨٪. إن هذا الانخفاض الملحوظ خلال هذه الخطة يرجع إلى بداية الانهيار الشديد في الأسعار العالمية للنفط مع عام ١٩٨٦، وإن كان هناك تحسناً فيما بين سنوات الخطة المذكورة حيث ارتفع نصيب الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة من ٧٩,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى نحو ٨٥,٩٪ عام ١٩٩٠ (نهاية الخطة).

ويرجع هذا التطور في هيكل الإيرادات العامة المتمثل في انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في المقام الأول إلى تدنى معدلات نمو هذه الإيرادات حيث انخفضت من ١٠٧,٦٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ إلى ٢٧,٢٪ في المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى، ثم بلغ هذا المتوسط ٧,٤٪ خلال الخطة الخمسية الثانية ووصل إلى أدنى مستوياته خلال الخطة الخمسية الثالثة حيث بلغ نحو ٧,٠٪، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة للإيرادات غير النفطية ٦٣,٤٪، ٤٤,٩٪، ٢٦,٤٪، ٦,٨٪ لنفس الفترات على الترتيب.

وعلى الرغم من انخفاض مساهمة قطاع النفط في الإيرادات العامة من سنة إلى أخرى - كما سيقت الإشارة - إلا أن مساهمة هذا القطاع في إيرادات السلطنة مازالت أكبر من الدول العربية البترولية الأخرى، فعلى سبيل المثال انخفضت حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة بالسلطنة من ٩٢,٦٪ عام ١٩٨٢ إلى ٨٣,٦٪ عام ١٩٨٨، في حين انخفضت هذه الحصة بالنسبة للدول العربية النفطية من ٧٣,٥٪ إلى ٥٦,٣٪ (١).

إن انخفاض معدلات نمو الإيرادات النفطية لم يؤثر فقط على انخفاض مساهمة هذه الإيرادات وإنما انعكس بصورة واضحة وفي نفس الاتجاه على معدلات نمو إجمالي الإيرادات العامة والتي انخفضت في المتوسط سنوياً من ١٠١,٣٪ إلى ٢٧,٧٪، ٧,٠٪، ٦,٣٪ خلال الفترات المذكورة.

(١) مندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ص ١٠٦

وعلى الرغم من الاتجاه التنازلى فى معدل النمو المتوسط للايرادات النفطية خلال الفترات التخطيطية الا ان هناك تذبذبا ملحوظا فى تطور هذا المعدل السنوى داخل كل فترة على حده وهو ما انعكس بدوره على تذبذب تطور معدل نمو اجمالى الايرادات العامة.

ان اثر الايرادات النفطية لم يقتصر على اجمالى الايرادات العامة وانما امتد ايضا الى الايرادات غير النفطية فمن الملاحظ ان معدلات نمو الايرادات غير النفطية تاخذ فى معظم الاحيان نفس الاتجاه الذى تسير فيه معدلات نمو الايرادات النفطية، وحتى انه فى معظم السنوات التى كان فيها معدل نمو الايرادات النفطية سالبا، كان فيها ايضا معدل نمو الايرادات غير النفطية سالبا.

ان هذا يعكس مدى التأثير الذى يمارسه قطاع النفط على مجمل النشاط الاقتصادى فى المجتمع، وهو ما يجعل عملية تنويع مصادر الدخل سواء على مستوى المجتمع او على مستوى الموازنه العامه للدوله من اهم الضرورات لضمان استمرار عملية التنميه من منظور طويل الامد. وهذا ما يجعل من الضرورى القاء الضوء على تطور الايرادات غير النفطية من حيث الكم ومن حيث الكيف لتبيان مدى ملائمة السياسات المطبقة نحو تنمية هذه الموارد غير النفطية.

فكما هو مبين بالجدول (١ - ٣) تشكل الايرادات الضريبية فى المتوسط سنويا نحو ٤٠,٤% من اجمالى الايرادات غير النفطية خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥، وانخفضت هذه الحصة خلال الخطة الخمسية الاولى الى حوالى ٣٤,٠%، ثم ارتفعت مره اخرى الى ٣٩,٦% خلال الخطة الخمسية الثانيه، وعاودت الانخفاض خلال الخطة الخمسية الثالثه بحيث بلغت ٢٨,٥%.

ان هذا الانخفاض وان كان يرجع في الخطه الخمسيه الثالثه الى انخفاض معدلات نمو الايرادات الضريبية بحيث كان متوسط معدل النمو السنوي سالبا بنحو ٤,٨%، الا انه يرجع بصورة عامه الى ارتفاع معدلات نمو الايرادات الاخرى والتي بلغت في المتوسط سنويا خلال الفترات المذكوره حوالى ١١٦,٢%، ٣٥,٧%، ٢٤,٤%، ١٤,٣% على الترتيب، مما ادى الى ارتفاع حصة هذه الايرادات من اجمالى الايرادات غير النفطية من ٤٤,٩% خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ الى ٥٠,١% خلال فترة الخطه الخمسيه الاولى، وبعد ان انخفضت الى ٤٥,٤% خلال الخطه الخمسيه الثانيه، ارتفعت مره اخرى الى ٦٥,٣% خلال الخطه الخمسيه الثالثه.

اما ايرادات عوائد الاستثمار فانها اتصفت بالتذبذب الشديد بين الارتفاع تاره والانخفاض تارة اخرى في فترة وجيزه وبمعدلات ملحوظه، فمن حيث المتوسط السنوى خلال الفترات التخطيطيه المختلفه انخفض معدل النمو لعوائد الاستثمار من ٢٩٧,٥% خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ الى ٨٣,٢%، ٢٤,٠%، (٦,٩) خلال الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب. ان هذا الانخفاض يرجع الى ان هذه الايرادات تعتمد بالدرجه الاولى على استثمار الفوائض البترولييه والمتمثله في حصيلة صناديق الاحتياطى - والتي ستتناولها الدراسه فيما بعد - في سوق الاوراق الماليه سواء في السوق العالمى او في السوق المحلى، وهذه الفوائض اخذت في التناقص مع انخفاض اسعار النفط من ناحيهه والاستخدام المتزايد لها في مواجهه العجز السنوى في الموازنه العامه للدوله - كما سيتضح فيما بعد - علاوة على ان العائد من الاستثمار فى الاسواق الماليه يتصف دائما بالتغير من سنه الى اخرى.

اما تطور معدلات النمو لعوائد الاستثمار خلال كل فترة تخطيطيه على حده فيوضح بجلاء مدى تذبذب تطور هذه الايرادات، ففي الفتره الاولى تزايد معدل النمو السالب فى عام ١٩٧٢ والبالغ ٥٠,٠% الى ان بلغ ٩٧٥,٠% خلال عام ١٩٧٤ ثم انخفض فى السنه التاليه مباشره بحيث اصبح سالبا بنحو ٣٤,٩% وفى الفتره التاليه (الخطه الخمسيه الاولى) ارتفع معدل النمو من ١٤,٣% خلال عام ١٩٧٦ الى ١٠٩,٤% فى السنه الثانيه ثم اصبح سالبا فى السنه الثالثه بنحو ١١,٩%.

ونفس الحال كان فى الخطه الخمسيه الثانيه حيث بلغ معدل هذه الايرادات فى السنه الاولى من الخطه حوالى ٩٥,٠% واصبح سالبا فى السنتين الثانيه والثالثه بنحو ٦٣,٢%، ٢٥,٢% قم قفز فى السنه الرابعه بحيث اصبح موجبا بحوالى ١٣١,٥% وانخفض مره اخرى فى نهايه الخطه ليكون سالبا بنحو ٨,٠%، ومع بدايه الانهيار الذى اصاب الاسعار العالميه للنفط فى عام ١٩٨٦ بدأت معدلات نمو هذه الايرادات فى الانخفاض بحيث انخفضت من ٢٨,١% فى بدايه الخطه الثالثه الى ان اصحت سالبه فى نهايتها بنحو ١,٢%.

مما سبق يتضح انه يمكن التعويل على تنميه الايرادات الضريبيه كمصدر من المصادر الدائمه والمستقره لتنويع مصادر ايرادات الموازنه العامه للدولة ذلك انه بالاضافه الى تذبذب ايرادات عوائد الاستثمار وعدم استمراريتها فان الايرادات الاخرى تتكون فى مجملها من حصيله بيع الخدمات التى تقدمها الدوله للمواطنين وبالتالى عدم اتساع المجال امام زيادتها خاصه ان معظم هذه الخدمات تقدم باسعار لاتتحمل اى زيادات تذكر. ان التدليل على ملائمة هذا الامتنتاج يتطلب افراد جزء خاص فى هذه الدراسه لتناول السياسه الضريبيه المعمول بها بالسلطنه بعد تناول سياسه صناديق الاحتياطى فى الجزء التالى كوسيله متبعه للتقليل من الاثار السلبيه لتقلبات الايرادات النفطيه والتي سبق الحديث عنها.

جدول (١ - ٣) التطور الكمي والهيكلية
للايرادات غير النفطية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

التوزيع النسبي (%)			معدلات النمو (%)			السنوات
اخرى	عوائد استثمار	ايرادات ضريبية	اخرى	عوائد استثمار	ايرادات (١) ضريبية	
٢٧,٣	٩,١	٦٣,٦	—	—	—	١٩٧١
٢٥,٣	٢,٩	٦١,٨	١٠٠,٠	(٥٠,٠)	٥٠,٠	١٩٧٢
٩٥,٧	٥,٦	٢٤,٧	٢٥٨,٢	٢٠٠,٠	١٩,١	١٩٧٣
٣٩,٣	٣٦,٨	٢٣,٩	٧,٠	٩٧٥,٠	١٢,٠	١٩٧٤
٦٣,٠	١٩,٢	١٧,٨	١٠٠,٠	(٢٤,٩)	(٧,١)	١٩٧٥
٤٤,٩	١٤,٧	٤٠,٤	١١٦,٣	٢٩٧,٥	١٨,٥	متوسط
٦٢,٣	٩,٨	٢٧,٩	١٢٠,٧	١٤,٣	٢٥٠,٠	١٩٧٦
٥٥,١	١٧,٥	٢٧,٤	٣,٩	١٠٩,٤	١٥,٤	١٩٧٧
٤٤,٣	١٤,١	٤١,٦	(١٢,٣)	(١١,٩)	٦٥,٧	١٩٧٨
٤٦,٧	١٣,٠	٤٠,٣	٣٤,٦	١٧,٠	٢٣,٦	١٩٧٩
٤١,٨	٢٥,٣	٣٢,٩	٣١,٧	٢٨٧,٠	٢٠,٠	١٩٨٠
٥٠,١	١٥,٩	٣٤,٠	٣٥,٧	٨٣,٢	٧٤,٩	متوسط
٢٨,٩	٢٥,٥	٢٨,٦	٦,٢	٩٥,٠	٣١,٤	١٩٨١
٤٣,٩	١٤,٣	٤١,٨	(٥,٨)	(٦٣,٢)	٢٢,٤	١٩٨٢
٤٤,٦	٧,٣	٤٨,١	٢٩,٤	(٣٥,٢)	٤٦,٠	١٩٨٣
٤٧,٤	١٢,٢	٤٠,٤	٤٦,٧	١٣١,٥	١٦,٠	١٩٨٤
٥٢,٤	٨,٥	٣٩,١	٤٥,٧	(٨,٠)	٢٤,٥	١٩٨٥
٤٥,٤	١٥,٦	٣٩,٦	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٨,١	متوسط
٥٦,٩	٩,٩	٣٣,٢	٢٠,١	٢٨,١	(٥,٨)	١٩٨٦
٦٤,٢	١١,٠	٢٤,٨	٢٣,٦	٢١,٥	(١٨,٣)	١٩٨٧
٦٢,١	٤,١	٣٣,٨	(٢٦,٩)	(٧٢,١)	٢,٦	١٩٨٨
٦٩,٥	٣,٥	٢٧,١	٢٨,١	—	(٨,٣)	١٩٨٩
٧٣,٦	٢,٦	٢٣,٨	٢٦,٨	(١١,٨)	٥,٦	١٩٩٠
٦٥,٣	٦,٢	٢٨,٥	١٤,٣	(٦,٩)	(٤,٨)	متوسط
٦٩,٦	٣,٠	٢٧,٤	(٢,٩)	١٦,٠	١٨,٣	١٩٩١

المصدر: حسب على اساس بيانات الجدول رقم (١) بالملحق

(١) هناك جزء من الايرادات الضريبية ضمن الايرادات الاخرى من السنوات ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧

١ - ٢ سياسة صناديق الاحتياطي

مع بداية الانخفاض المستمر في اسعار النفط منذ بداية الخطة الخمسية الثانية، بدأت تواجه عملية تمويل الخطط الخمسية ظاهرة تذبذب الايرادات النفطية التي تشكل المصدر الاساسي والرئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي وبالتالي انعكاسها على معظم جوانب هذا النشاط - كما سبق ايضاحه - وبالتالي بدأت الحكومة تتخذ بعض الاجراءات والسياسات مثل زيادة انتاج النفط وزيادة بعض الرسوم والضرائب ولكن كان من اهم هذه السياسات واكثرها فاعليه تكوين صندوق الاحتياطي العام للدولة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/١ بحيث تتكون موارده من:

- اية ارمده حكوميه او استثمارات قابلة للتداول ومقومه بالعملات الحرة وتكون فائضه لدى الدولة في اول يناير ١٩٨٠.

- ١٥ في المائة من صافي كل دفعه من دفعات ايرادات النفط.

- اية فوائض تنشأ في نهاية كل سنة ماليه.

- ايرادات استثمارات اموال الصندوق.

ويكون الهدف من هذا الصندوق تمويل الموازنه العامه للدولة في السنوات التي تقوم فيها حاجه الى ذلك، ولذلك لايجوز توظيف واستثمار اموال الصندوق الا في اصول مقومه بالعملات الحرة وقابله للتداول في صورة ذهب او ودائع او اوراق ماليه. وعلاوة على ذلك فان من اهداف الصندوق المساعدة في تنويع مصادر ايرادات الموازنه عن طريق استثمار اموال هذا الصندوق.

ولكن مع الانهيار الشديد فى الاسعار العالميه للنفط مع بداية الخطه الخمسيه الثالثه تم حسب مرسوم اعتماد الخطه خفض نسبة التحويل الى هذا الصندوق بحيث تصبغ ٥% من صافى كل دفعه من دفعات ايرادات النفط، وفى حالة زياده صافى ايرادات النفط المتحققه فعلا عما هو مخطط خلال سنوات الخطه سواء بسبب زياده الانتاج او بسبب تحسن الاسعار الدوليه للنفط، يتم استخدام جزء من هذه الزياده فى تعزيز موارد الصندوق.

ومع بداية تنفيذ الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) تم حسب مرسوم اعتماد الخطه زياده هذه النسبه مره اخرى الى ١٥%. وتعزيزا لهذه السياسه نص مرسوم الخطه على انشاء مخصص احتياطى طوارئ الى جانب الصندوق المذكور اعلاه بحيث يحول الى هذا المخصص ٧,٥% من صافى ايرادات النفط فى حالة تحقق سعر للنفط يتراوح بين ١٨ - ٢٠ دولارا للبرميل، وتزداد هذه النسبه الى ١٠% فى حالة تحقق سعر يزيد عن ٢٠ دولارا وحتى ٢٢ دولارا للبرميل على ان تؤل كافة الزيادات بعد وصول السعر الى ٢٥ دولارا للبرميل الى صندوق الاحتياطى العام للدوله. ان هذا المخصص يهدف الى مقابله اى متغيرات اقتصاديه عالميه او محليه قد تطرأ اثناء تنفيذ الخطه.

ان ما شجع الحكومه على تعزيز سياسه تكوين الصناديق الخاصه بتكوين هذا المخصص هو الدور الذى لعبه صندوق الاحتياطى العام للدوله فى مواجهه مشكله انخفاض الاسعار العالميه للنفط مع بداية تنفيذ الخطه الثانيه وانهيار هذه الاسعار مع بداية الخطه الثالثه بحيث ساهم هذا الصندوق مساهمة فعالة فى استمرار عمليه التخطيط والخروج بالاقتصاد العماني من هذه الفتره التى اصابت الاقتصاد العالمى بالركود.

فعلى الرغم من نقص الايرادات النفطيه الفعليه خلال الخطه الثانيه عما هو مخطط بنسبه ١٠,١% وزياده الاستخدامات الفعليه عن المخططه بنسبه ٦,٨%، الا انه بفضل وجود صندوق الاحتياطى العام للدوله امكن مواجهه العجز بالموازنه العامه للدوله والذى كان قد بلغ نحو ٢٧٦,٦% من العجز المخطط، حيث تم تمويل مانسبته ٤٤,٨% من اجمالى العجز الفعلى عن طريق السحب من هذا الصندوق^(١). ان ما تم سحبه من هذا الصندوق خلال الخطه المذكوره يشكل نحو ٢٥% من اجمالى الانفاق الاستثمارى.

ولقد ازداد هذا الدور عمقا خلال الخطه الخمسيه الثالثه، حيث تتم استخدام اموال الصندوق في تمويل نحو ٧٨,٨% من اجمالي العجز الكلي للموازنه خلال سنوات الخطه والذي بلغ حوالى ١٥١٨ مليون ر.ع^(١). ان ما تم استخدامه في هذا الغرض يشكل ما نسبته ٤١,٤% من اجمالي الانفاق الاستثمارى.

ان هذا الدور الذى لعبته سياسته تكوين صناديق خاصه لم يقتصر فقط على ضمان تمويل الخطط المختلفه بما يضمن استمراريه هذه الخطط، وانما ساهم ايضا في تمكين الحكومه من ضغط حجم الاقتراض الخارجى الى اقل حد ممكن^(٢).

(١) سلطنة عمان - مجلس التنميه - تقييم الاداء الاقتصادى للخطه الخمسيه الثالثه يوليو ١٩٩٢ ص ١٤.

(٢) للمزيد عن دور صندوق الاحتياطى العام للدوله انظر الفصل الثالث من هذه الدراسه.

١ - ٣ - السياسة الضريبية

اوضحت الدراسة فى الجزء السابق انه على الرغم من ان الايرادات الضريبية تشكل اهم البدائل لمحاولة خلق مصادر تمويل بديله الى جانب ايرادات النفط، الا ان الحصيلة الحالية مازالت متواضعة، فما هى الاسباب الكامنه وراء ذلك، وهل هناك امكانات نحو تنمية هذه الحصيلة ؟ ان الاجابة على مثل هذه التساؤلات تتطلب القاء الضوء على النظام الضريبى بالسلطنة.

١ - ٣ - ١ نظرة عامه على تطور النظام الضريبى

تمشيا مع تنوع مصادر الايرادات العامة بدأت الحكومة منذ ١٩٧١ فى فرض ضريبه على الدخل وبعض الضرائب غير المباشرة الى جانب العديد من الرسوم ومن اهم هذه الضرائب:

اولا : ضرائب مباشرة

١ - ضريبة الدخل

فرضت هذه الضريبة لاول مره حسب المرسوم الصادر فى ديسمبر ١٩٧١ بحيث تسرى على صافى الدخل السنوى للشركات التى تمارس اعمالها التجارىه بالسلطنة. وتمتاز هذه الضريبة بانها ذات سعر تصاعد كما يلي:

معر الضريبه	الشريحه الدخليه
معفاه من الضريبه	حتى ٥ الاف ريال عمانى (ر.ع)
% ٥	اكبر من ٥ الاف وحتى ١٨ الف ر.ع
% ١٠	اكبر من ١٨ الف وحتى ٣٥ الف ر.ع
% ١٥	اكبر من ٣٥ الف وحتى ٥٥ الف ر.ع
% ٢٠	اكبر من ٥٥ الف وحتى ٧٥ الف ر.ع
% ٢٥	اكبر من ٧٥ الف وحتى ١٠٠ الف ر.ع
% ٣٠	اكبر من ١٠٠ الف وحتى ٢٠٠ الف ر.ع
% ٣٥	اكبر من ٢٠٠ الف وحتى ٣٠٠ الف ر.ع
% ٤٠	اكبر من ٣٠٠ الف وحتى ٤٠٠ الف ر.ع
% ٤٥	اكبر من ٤٠٠ الف وحتى ٥٠٠ الف ر.ع
% ٥٠	اكبر من ٥٠٠ الف ريال عمانى

وعلى الرغم من هذا التصاعد الضريبي من الناحية التشريعية، إلا أن الإعفاءات المقررة على هذه الضريبة كانت متسعة بالقدر الذي أدى إلى ضيق نطاق سريانها في الواقع العملي مما أثر سلباً على حصيلتها، فلقد نص القانون على أنه يجوز لجلالة السلطان أن يقرر إعفاء بعض الهيئات من الخضوع للضريبة وللمدة التي يراها ملائمة.

ثم صدر المرسوم رقم ٧٥/٢١ ليعفى الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عُمانيين لمدة ٥ سنوات من تاريخ نشر المرسوم، علاوة على تخويل وزير التجارة والصناعة بإعفاء الشركات التي تساهم في تنميته الاقتصاد الوطني والتي يزيد رأس مالها المدفوع عن مائة ألف ريال عماني لمدة ٥ سنوات من تاريخ تأسيسها ويجوز تمديد فترة الإعفاء على ألا تتجاوز ٥ سنوات أخرى. ثم صدر المرسوم ٨٠/٦١ ليمدد الإعفاء الأول والخاص للشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عُمانيين لمدة ٥ سنوات إضافية اعتباراً من يوليو ١٩٨٠.

وفي عام ١٩٨١ صدر المرسوم رقم ٤٧ ليطور قانوناً متكاملًا يسمى «قانون ضريبة الدخل على الشركات» ويتناول هذا القانون الجوانب المختلفة لفرض ضريبة على الدخل الضريبي لأي شركة يكون قد تحقق أو نشأ في عمان، مع تحديده لمفهوم الشركة بأنها شركات التضامن والتوصية والمساهمة ومحدودة المسؤولية وشركات المحامه، على أن تسرى الضريبة بنفس المعدلات السابقه ومع استمرار سريان الإعفاء المشار إليه أعلاه.

ثم صدر قانون ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية بالمرسوم ٨٩/٧٧ والهدف منه فرض الضريبة على الدخل الضريبي للمشروعات التي يملكها أشخاص منفردين والذين لم يكونوا خاضعين بموجب القانون السابق الذي اقتصر على الشركات فقط بأنواعها. ويعتمد هذا القانون على أحكام قانون ضريبة الدخل على الشركات التي لا تخالف نصوصه الخاصة والتي منها ما يفرق بين المعاملة الضريبية على المؤسسات التي يملكها أشخاص طبيعيين عُمانيين منفردين وتلك التي يملكها أشخاص طبيعيين غير عُمانيين منفردين، حيث نص على أن تسرى الضريبة على المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها أو يستغلها شخص طبيعي عُماني بمفرده بالمعدلات الآتية:

- ١ - الثلاثون الف ر.ع الأولى من صافي الدخل الضريبي معفاة
- ٢ - المائة والسبعون الف ر.ع التاليه من صافي الدخل الضريبي %٥
- ٣ - ما يجاوز ذلك من صافي الدخل الضريبي %٧,٥

اما المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها او يستغلها شخص طبيعي غير عماني بمفرده فتسرى عليها الضريبة وفقا للمعدلات الواردة في قانون ضريبة الدخل والمشار اليها انفا.

ولم تقتصر هذه التفرقة في المعاملة الضريبية بين الافراد العمانيين والافراد غير العمانيين الخاضعين لهذا القانون وانما امتدت لتشمل ايضا الشركات المملوكة لعمانيين والشركات المملوكة لغير عمانيين والخاضعة لقانون ضريبة الدخل على الشركات رقم ٨١/٤٧، حيث تضمن القانون الجديد «قانون ضريبة الارباح على المؤسسات التجارية والصناعية» مائة تقضى بان يكون سريان ضريبة الدخل على الشركات بالنسبة للشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين طبقا للمعدلات الجديدة الواردة في هذا القانون، وبذلك اصبح سعر الضريبة على هذه الشركات يتراوح بين ٥%، ٧,٥% فقط، بينما كان سعرها القديم يتراوح بين ٥%، ٥٠%.

وبذلك يكون التشريع الضريبي الحالي قد استقر على التفريق بين الشركات والافراد العمانيين باخضاعهم لضريبة الدخل وفقا لسعر منخفض واقل تصاعدا وبين الشركات والافراد غير العمانيين باخضاعهم لضريبة الدخل وفق سعر اعلى واكثر تصاعدا، مع استمرار الاعفاء الضريبي بالنسبة للشركات التي يملكها عمانيون من ضريبة الدخل على الشركات وبالنسبة للمؤسسات التي يملكها شخص عماني منفرد من ضريبة الارباح على مؤسسات التجار والصناعية وذلك بموجب المرسوم رقم ٩٠/٢٩ الذي يقرر الاعفاء لمدة سنتين ١٩٨٩، ١٩٩٠. وتم تمديد هذا الاعفاء من قبل مجلس الوزراء الى ان صدر المرسوم ٩٢/٦٨ باستمراره دون تحديد مدة زمنية لذلك على عكس المراسيم السابقة التي كانت تحدد مدد سريان هذه الاعفاءات.

٢ - الضريبة على الدخل العقاري

تفرض هذه الضريبة وفقا للمرسوم الصادر في عام ١٩٧٢ الذي يعطى البلديات الحق في فرض ضريبة على الدخل العقاري يخص ايرادها لدعم موارد هذه البلديات ويبلغ سعر هذه الضريبة ٢% من دخل العقارات، وتعفى منها دخول العقارات التي يشغلها اصحابها.

ثانيا : ضرائب غير مباشرة

إذا كانت الضريبتان السابقتان تعتبران من الضرائب المباشرة حيث تسرى مباشرة على الدخل النوعية، فإن الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الأخرى تنطوي تحت لواء الضرائب غير المباشرة وهي التي تفرض ليس عند تحقق الدخل وإنما عند انفاقه.

١ - الضريبة الجمركية

كانت الرسوم الجمركية معمولا بها فيما قبل عام ١٩٧١ وبسعر موحد ٧% على جميع الواردات، إلا أنه بعد ذلك وتمشيا مع أهداف اقتصادية واجتماعية تقرر تخفيض اسعار هذه الرسوم على الواردات من بعض السلع ورفع اسعارها على واردات البعض الآخر، حيث خفضت الى ١% على واردات الكتب والمطبوعات، والى ٥% بالنسبة للمواد الغذائية والطبية. وفي الناحية الأخرى تم رفعها الى ١٧% بالنسبة للواردات من السلع الكمالية مثل السيارات والشلاجات واجهزة التكييف، والى ٥٠% على واردات المشروبات الكحولية. وظل السعر كما هو ٧% بالنسبة لباقي الواردات، مع اعفاء الواردات الحكومية و واردات شركة تنمية نفط عمان والمعدات الراسمالية التي تستوردها الشركات القائمة بتنفيذ المشروعات الانمائية الحكومية.

وفي عام ١٩٧٤ تم تخفيض السعر الاساسي لهذه الضريبة الى ٢% مع اعفاء عدد كبير من السلع الضرورية مثل المواد الغذائية والمواد اللازمة لقطاع التشييد. ومع بدء انخفاض اسعار البترول وما صاحبه من انخفاض الايرادات العامة منذ بداية الخطة الخمسية الثانية تم زيادة التعريفه الاساسيه للرسوم الجمركية من ٢% الى ٤% اعتبارا من ١٩٨٣/٥/٢٤ مع استمرار الاعفاءات الجمركية للسلع المسموح باستيرادها دون رسوم. ثم زيدت هذه التعريفه بالقرار الوزاري ٨٥/١٣٤ الى ٥%، مع استمرار نفس الاعفاءات السابقة على هذا القرار

٤ - رسوم اخرى

تتعدد الرسوم الأخرى التي تفرض في سلطنه كضريبه غير مباشرة ومن أهم هذه الرسوم: رسوم البلديات بواقع ٥% من مصاريف الاقامه بالفنادق وبواقع ١٠% على الانفاق بدور السينما والملاهي ورسوم تسجيل السيارات وتراخيص البناء وتسجيل المؤسسات التجارية والصناعية.

١ - ٢ - ٢ تطور الإيرادات الضريبية

ان المتامل لمكونات الحصيلة الضريبية يلاحظ ان النظام الضريبي بالسلطنة يشترك مع النظم الضريبية فى معظم الدول النامية فى كونه يعتمد بصورة اكبر على الضرائب غير المباشرة، والتي وان كانت تتمتع بسهولة جبايتها وبغزارة مواردها المالية الا انها تقع بصورة اكبر على عاتق الدخل الاقل.

فكما هو مبين بجدول (١ - ٤) تشكل الضرائب غير المباشرة نحو ٥٢,٥% من اجمالى الحصيلة الضريبية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ فى المتوسط سنويا ثم ارتفعت هذه الحصة الى حوالى ٦١,٣% للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ونحو ٦٢,٨% للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ثم اصبت ٧٠,٥% فى عام ١٩٩١

وعلاوة على ظاهرة سيادة جانب الضرائب غير المباشرة على الحصيلة الضريبية، فان هذه الحصيلة وان كانت تزداد من حيث حجمها المطلق من سنة الى اخرى، الا ان هذه الزيادة تحدث بصورة مذبذبة من ناحيه وبمعدلات بطيئه نسبيا مقارنة بنمو النشاط الاقتصادى من ناحيه اخرى. ان هذا ادى الى عدم امكان التحويل عليها كمورد مهم من الموارد المالية للدولة، اذ كما سبق القول لم تشكل الضرائب سوى نحو ٢٨,٥% من اجمالى الإيرادات غير النفطية فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، والتي لم تشكل بدورها سوى حوالى ١٧,٢% من اجمالى الإيرادات العامة خلال نفس الفترة.

ان تباطؤ معدلات نمو الحصيلة الضريبية يرجع فى المقام الاول الى تراجع معدلات نمو الضرائب المباشرة، فكما هو مبين بجدول (١٠ - ٤) يبلغ معدل النمو السنوى المتوسط للضرائب المباشرة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ حوالى ٩٩,٥% ثم انخفض خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى ٤٠,٢% وتدنى الى ٣٠,٧% خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ الى ان اصبح هذا المعدل المتوسط سالبا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ويرجع ذلك الى الانكماش الاقتصادى الحادث فى تلك الفترة نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية.

ومن الطبيعى ان يؤدى تراجع معدلات نمو الضرائب المباشرة مقارنة بمعدلات نمو غير المباشرة الى تدنى الوزن النسبى للنوع الاول من الحصيلة الضريبية حيث انخفض من ٤٦,٥% خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى حوالى ٢٨,٧%، ٢٧,٢% للفترتين الخمسيتين التاليتين ثم اصبح نحو ٢٩,٥% عام ١٩٩١.

جدول (١ - ٤) التطور الكمي والهيكلية
للايرادات الضريبية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

التوزيع النسبي (%)		معدلات النمو (%)				السنوات
ضرائب غير مباشرة		ضرائب غير مباشرة		ضرائب مباشرة		
رسوم اخرى	رسوم جمركيه	رسوم اخرى	رسوم جمركيه			
—	٧٨,٦	٢١,٤	—	—	—	١٩٧١
—	٧٦,٢	٢٣,٨	—	٤٥,٥	٦٦,٧	١٩٧٢
—	٧٢,٠	٢٨,٠	—	١٢,٥	٤٠,٠	١٩٧٣
—	٨٠,٨	١٩,٢	—	٢٧,٨	(٢٨,٦)	١٩٧٤
—	١٩,٢	٨٠,٨	—	(٧٨,٣)	٢٢٠,٠	١٩٧٥
—	٦٥,٤	٣٤,٦	—	١,٩	٩٩,٥	متوسط
—	٤٩,٤	٥٠,٦	—	٨٠٠,٠	١١٩,١	١٩٧٦
—	٤٣,٣	٥٦,٧	—	٢,٢	٢٨,٣	١٩٧٧
٢٤,٧	٢٦,٤	٤٨,٩	—	—	٤٤,١	١٩٧٨
٢٧,٤	٣٢,٦	٤٠,٠	٣٧,٢	٥٢,٢	١,٢	١٩٧٩
٣٠,٦	٣٣,٣	٣٦,١	٣٣,٩	٢٢,٩	٨,١	١٩٨٠
١٦,٥	٣٧,٠	٤٦,٥	٣٥,٦	١٧٥,٥	٤٠,٢	متوسط
٢٦,٦	٣٣,٣	٤٠,١	١٣,٩	٣١,٤	٤٦,٢	١٩٨١
٢٦,٥	٣٥,٤	٣٨,١	٢٢,٢	٣٠,١	١٦,٢	١٩٨٢
٢٤,٩	٣٥,٨	٣٩,٣	٣٧,٣	٤٧,٦	٥٠,٦	١٩٨٣
١٧,٠	٤٥,٠	٣٨,٠	(٢٠,٥)	٤٥,٦	١٢,٢	١٩٨٤
١٥,٩	٤٥,٩	٣٨,٢	١٩,٢	٣٠,١	٢٨,١	١٩٨٥
٢٢,٢	٣٩,١	٣٨,٧	١٤,٤	٣٧,٠	٣٠,٧	متوسط
١٧,٣	٤٣,٨	٣٨,٩	(٣٨,٩)	(١٠,٠)	(٨,٦)	١٩٨٦
١٩,٧	٣٩,٠	٤١,٣	(٦,٩)	(٢٧,٣)	(١٣,١)	١٩٨٧
١٦,٧	٤١,٨	٤١,٥	(١٣,٢)	١٠,٠	٣,٢	١٩٨٨
٢٠,٠	٤٥,٣	٣٤,٧	١٠,٢	(٠,٧)	(٢٣,٥)	١٩٨٩
٢٢,٩	٤٧,٦	٢٩,٥	٢٠,٨	١٠,٩	(١٠,٢)	١٩٩٠
١٩,٣	٤٣,٥	٣٧,٢	(٥,٦)	(٣,٤)	(١٠,٤)	متوسط
٢١,٧	٤٨,٨	٢٩,٥	١٢,١	٢١,٢	١٨,٣	١٩٩١

المصدر: حسب على اساس بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق

كما سبق القول يرجع تواضع الحصيلة الضريبية الى التوسع فى مبدأ الاعفاءات الضريبية سواء فيما يتصل بضرائب الدخل (الضرائب المباشرة) او بالرسوم الجمركية وبعض الرسوم الاخرى (ضرائب غير مباشرة)، فبالنظر الى ضريبة الدخل على سبيل المثال يلاحظ ان سعرها يحقق مبدأ التصاعد الضريبى بصورة واضحة حيث يبدأ من ٥% للدخل بين ٥ الاف و ١٨ الف ر.ع الى ان يصل الى ٥٠% من الدخل الذى يتجاوز ٥٠٠ الف ر.ع - وان كان هذا التصاعد قد خفض بالنسبة للعمانيين بحيث اصبح من ٥% الى ٧,٥% فقط - الا ان هذا المبدأ لم يرقى الى التنفيذ العملى حيث ان الاعفاء كان واسعا جدا من حيث المستفيدين به ومن حيث زمن سريانه المستمر منذ عام ١٩٨٠ وحتى الان وللمستقبل المنظور.

لذلك فانه على ضوء الاهداف التمويلية بالاضافة الى الاهداف الاجتماعيه والاقتصاديه يجب ان تشكل عملية ترشيد هذه الاعفاءات احد القواعد الاساسيه نحو تطوير نظام ضريبى بالسلطنة يستطيع ان يقدم اداه من ادوات السياسه الماليه القادره على المساهمه فى تحقيق مثل هذه الاهداف.

ان الحاجه الى مثل هذا الترشيح تتضح بصورة اكثر جلاء عند مقارنة العبء الضريبى بالسلطنة بهذا العبء فى بعض الدول الاخرى سواء منها الناميه او المتقدمه، فعلى سبيل المثال تدفع المشروعات الخاصه بجمهوريه مصر العربيه نحو ٥٦% من ارباحها فى صورة ضرائب اذا كان حجم هذه الارباح لايتجاوز ١٠٠ الف جنيه مصرى اى ما يعادل نحو ١٢ الف ر.ع، وتزداد هذه النسبه الى حوالى ٦٤% و٧٢% للارباح التى تبلغ ٣٠٠ الف و ٥٠٠ الف جنيه^(١).

ويتراوح هذا العبء الضريبى معبرا عنه بنسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعيه فى عام ١٩٩١ بين ٣٠% فى الولايات المتحده وحوالى ٥٢% فى السويد، وبلغت هذه النسبه لكل من بلجيكا وايطاليا واسبانيا وتركيا نحو ٤٢%، ٤١%، ٣٥%، ٣٠% على الترتيب^(٢).

(١) الاهرام الاقتصادى - دوريه اقتصاديه - القايره - عدد رقم ١٢٢٨

بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٥ ص ١٦

(٢) المرجع السابق - عدد رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ ص ٤٠

هذا فى الوقت الذى يوضح الجدول (١ - ٥) ان العبء الضريبى فى السلطنة قد تراوح فى المتوسط سنويا بين حوالى ٢,٩% للفترة ٧١ - ١٩٧٥ ونحو ٦,١% للفترتين ٨١ - ١٩٨٥، ٨٦ - ١٩٩٠ ولم تشكل الضرائب المباشرة سوى نحو ٠,٩% من الناتج المحلى الاجمالى المحقق فى القطاع الخاص^(١) فى المتوسط سنويا للفترة ٧١ - ١٩٧٥ وارتفعت هذه النسبة الى حوالى ٢,٢% للفترة ٨١-١٩٨٥.

وقد يثور تساؤل بان الدول التى يرتفع فيها العبء الضريبى هى دول غير بتروليه وبالتالي لابد من الاعتماد على الضرائب فى تمويل الموازنه العامه للدوله فى هذه الدول على عكس الوضع فى سلطنة عمان. ولكن التطورات التى حدثت فى الدول البترولييه العربيه وغالبيتها من دول مجلس التعاون الخليجى تشير الى الاهتمام بتنمية حصيله الضرائب فى العقد الاخير تحسبا لاي تقلبات فى ايرادات النفط، حيث بلغت حصة الايرادات الضريبيه من اجمالى الايرادات العامه لهذه المجموعه نحو ١٠% عام ١٩٨٢ وارتفعت الى ٢٥,٦% عام ١٩٨٨^(٢)، فى الوقت الذى بلغت فيه هذه الحصة فى السلطنة نحو ٢,١% فى عام ١٩٨٢ وارتفعت الى حوالى ٥,٧% عام ١٩٨٨.

(١) نظرا لعدم وجود احصاءات اقتصاديه توضح حجم الناتج المحلى الاجمالى المتحقق فى القطاع الخاص فتم تقدير حجمه عن طريق طرح الناتج فى القطاعات التى تعتبر حكوميه فى المقام الاول وهى القطاعات النفطيه والكهرباء والمياه والخدمات الحكوميه من اجمالى الناتج المحلى.

(٢) صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ١٩٨٩ ص ١٠٦

جدول (١ - ٥) تطور العبء الضريبي

بالسلطنة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

(مليون ر.ع وبالإسعار الجارية)

الضرائب المباشرة الى الناتج (%)	اجمالي الضرائب الى الناتج (%)	الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الخاص	السنوات
٠,٧	٣,٠	٤٦,٨	١٩٧١
١,٠	٤,٠	٥٢,٧	١٩٧٢
١,٢	٤,١	٦٠,٩	١٩٧٣
٠,٤	٢,١	١٣١,٩	١٩٧٤
١,٢	١,٤	١٨٢,٦	١٩٧٥
٠,٩	٢,٩	—	متوسط
١,٦	٣,١	٢٩١,١	١٩٧٦
١,٩	٣,٣	٣١٤,٣	١٩٧٧
٢,٦	٥,٢	٣٣٢,٣	١٩٧٨
٢,٠	٥,١	٤٢٢,٠	١٩٧٩
١,٦	٤,٥	٥٧٣,٤	١٩٨٠
١,٩	٤,٢	—	متوسط
١,٨	٤,٦	٧٣٧,٥	١٩٨١
١,٨	٤,٨	٨٦٦,٤	١٩٨٢
٢,٤	٦,٢	٩٧٦,٨	١٩٨٣
٢,٥	٦,٩	١١٤٧,٨	١٩٨٤
٢,٨	٨,٠	١٢٦٤,٠	١٩٨٥
٢,٣	٦,١	—	متوسط
٢,٧	٧,٠	١٢٠١,٢	١٩٨٦
٢,٧	٦,٦	١٠٤٤,٥	١٩٨٧
٢,٥	٦,١	١١٥٦,٤	١٩٨٨
١,٩	٥,٥	١١٧١,٧	١٩٨٩
١,٣	٥,١	١٣٤٢,١	١٩٩٠
٢,٢	٦,١	—	متوسط
١,٦	٥,٢	١٥٤٥,٨	١٩٩١

المصدر: حسب حساب على اساس بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق

بعد ان اتضح مدى ضالة الحصيلة الضريبية سواء من حيث حصتها من اجمالى الايرادات العامه او من حيث صغر حجم العبء الضريبى، وعلى ضوء اهداف استراتيجيه التنميه والخطط المختلفه بمفهوم عامه واهداف الخطه الخمسيه الحاليه بمفهوم خاصه والتي تستهدف تطوير الايرادات الحكوميه غير النفطيه بحيث لا تقل عن ٢٠% من اجمالى الايرادات العامه مع الاعتماد على هذه الايرادات فى تغطيه الانفاق الحكومى^(١)، فان تطوير النظام الضريبى بالسلطه يشكل اداه هامه فى هذا المجال، ذلك ان مكونات الايرادات غير النفطيه تتكون - كما سبق القول - الى جانب الايرادات الضريبيه من عوائد الاستثمار واسعار الخدمات التى تقدمها الحكومه للمواطنين مثل خدمات الكهرباء والمياه، والاسعار الحاليه لهذه الخدمات تعتبر مرتفعه مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى على سبيل المثال، وبالتالي ليس هناك فرصه حقيقيه لزيادة ايرادات هذه الخدمات من خلال زياده الاسعار خاصة فى ظل سياسه الحكومه التى تهدف الى التخفيف عن كاهل المواطنين كما ان عوائد الاستثمار لاتقدم امكانيه حقيقيه فى هذا المجال نظرا للاسباب السابق ذكرها مثل تذبذب هذه العوائد من سنه الى اخرى وانخفاض الاموال المستثمره نتيجة استخدام هذه الاموال فى مواجهه العجز الجارى للموازنة العامه للدولة.

ان تطوير النظام الضريبى يجب الا يهدف فقط الى تحقيق اهداف تمويليه بغرض مزيد من الضرائب ورفع اسعار هذه الضرائب، وانما هذا التطوير تفرضه ضرورات اجتماعيه واقتصاديه، اذ ان الاعفاءات الحاليه التى ادت الى الفناء الوجود الفعلى لضرائب الدخل المفروضه من الناحيه النظرية فقط، ادت علاوه على ضالة الحصيلة الضريبيه وبالتالي غياب وظيفتها التمويليه الى عدم امكان قيام السياسه الضريبيه بوظائفها الاخرى. فعلى سبيل المثال يشكّل احداث تغيير هيكلى فى الاقتصاد الوطنى سواء على المستوى القطاعى او المستوى الاقليمى هدفا من اهم اهداف التخطيط، وفى ظل اقتصاد يقوم على فلسفه السوق الحره يعتمد هذا التغيير على الوسائل غير المباشره ومن اهمها السياسه الماليه بادواتها المختلفه من انفاق عام ودعم وضرائب، وهنا تلعب الضرائب دورا هاما اذ يمكن فرض ضرائب على الانشطه غير المرغوب فيها وفى الاماكن غير المستهدفه بحيث ترفع من تكاليف هذه الانشطه وبالتالي التقليل من ربحيتها بما يدفع المستثمر الى الاتجاه بعيدا عن هذه الانشطه وعن هذه الاماكن، وفى الوقت نفسه يتم منح الاعفاءات الضريبيه على الانشطه والقطاعات المرغوب فيها وفى الاماكن المراد تنميتها بما يزيّد من الربحيه فى هذه الانشطه وفى هذه الاماكن بالقدر الذى يؤثر على قرارات المستثمرين فى هذا الاتجاه.

(١) مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الرابعه - مسقط ص ٧٧

ومن نافلة القول ان صياغة الاعفاءات الحالية تقف حائلا امام نهوض السياسة الضريبية بهذه الواجبات ذلك ان الاعفاء مقرر لمعظم المشروعات وبدون تحديد فتره زمنيه معينه، اذ انه مستمر منذ عام ١٩٨٠ وحتى الان والمرسوم السلطاني الاخير - المشار اليه سابقا - لم يحدد مده زمنيه تنتهي فيها هذه الاعفاءات على عكس المراسيم السابقه الخاصه بمنحها وتمديدها.

ان تطوير نظام ضريبي يعتمد في المقام الاول على ترشيد هذه الاعفاءات لايمنى اثقال كاهل القطاع الخاص بالضرائب وانما يمكن على العكس من ذلك ان يعتمد على فرض ضرائب باسعار اقل مما هو منصوص عليه في القانون الحال والذى يصل فيه سعر الضريبه الى ٥٠% بالنسبه للارباح التي تتجاوز ٥٠٠ الف ر.ع بالنسبه لغير العمانيين و ٧,٥% للعمانيين سنويا، ولكن مع تطبيقه في الواقع العملي بحيث يؤدي توسيع مظلة هذه الضريبه عمليا الى تحقيق الاهداف التمويلية والاجتماعيه والاقتصادييه.

وفي هذا المقام يجب الاشاره الى ان للضرائب كعنصر من عناصر تمويل الموازنه حدود معينه اذا تجاوزتها كان لها اثار سيئه على النشاط الاقتصادي، الا ان هذا الوضع لم يحدث بعد في السلطنه - كما سبق ايضاحه - وبالتالي فان الضرائب يمكنها ان تشكل عنصرا احتماليا في عملية تمويل الانفاق العام.

الفصل الثاني

اهم سياسات النفقات العامة

٢ - ١ تطور النفقات العامة

يعتبر الانفاق العام من اهم ادوات السياسة الماليه، اذ عن طريقه يمكن التاثير على نمط تخصيص الموارد ومستوى التشغيل والاسعار وتوزيع الدخل وميزان المدفوعات وغير ذلك من متغيرات اقتصاديه. فعن طريق هذا الانفاق يمكن تنشيط عملية التكوين الراسمالي وتوفير راس المال الاجتماعى ودعم القطاع الخاص سواء عن طريق دعمه مباشره او خلق مزيد من الطلب على منتجات هذا القطاع.

ولاشك ان الانفاق الحكومى قد لعب ومازال يلعب الدور الاول فى تنمية الاقتصاد العماني من خلال تنفيذ الخطط الخمسيه المتعاقبه، وهذا ما يوضحه جدول (٢ - ١)، حيث يشكل الانفاق العام الجزء الاكبر من الناتج المحلى الاجمالي. فلقد بلغ نصيب الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالي فى المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ نحو ٥٦,٧%. ونظرا للارتباط الوثيق بين حجم الايرادات العامه وحجم الانفاق العام فان هذا الاخير قد قفز بصورة ملحوظه ابتداء من عام ١٩٧٤ (بداية ارتفاع اسعار النفط) حيث وصل الى ٦٤% من الناتج المحلى الاجمالي بعد ان كان يشكل فى ١٩٧١ نحو ٣٦,٨% فقط من هذا الناتج ثم وصل فى نهاية هذه الفتره (١٩٧٥) الى ٧٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالي. وهذا ما يترجم جهود الدوله فى تلك الفتره التى كان الهدف منها الاعداد وخلق المناخ الجيد لبدء عملية تنمية مخططة ولتوفير الظروف المواتيه لدفع القطاع الخاص نحو المشاركه الفعاله فى النشاط الاقتصادى.

وعلى الرغم من عدم استمرار نفس المعدلات المرتفعه لنمو الانفاق العام خلال الخطه الخمسيه الاولى وبالتالي انخفاض حصة هذا الانفاق من الناتج المحلى الاجمالي من ٦٦,٢% فى بداية الخطه الى ٤٦% فى نهايتها، الا ان متوسط هذه الحصة السنوى خلال الخطه مجتمعه قد بلغ ٥٦,٩%.

جدول (٢ - ١) تطور الوزن النسبي للانفاق العام
من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩١

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

الانفاق الى الناتج (%)	اجمالي الانفاق العام	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
٢٦,٨	٤٦,٠	١٢٥,١	١٩٧١
٥٠,٩	٧١,٧	١٤٠,٨	١٩٧٢
٦٤,٠	١٠٨,٤	١٦٩,٤	١٩٧٣
٦١,٤	٢٤٩,٢	٥٦٨,٥	١٩٧٤
٧٠,٤	٥٠٩,٥	٧٢٤,٢	١٩٧٥
(٥٦,٧)	—	—	متوسط
٦٦,٢	٥٨٥,٧	٨٨٤,٣	١٩٧٦
٥٨,٩	٥٥٧,٢	٩٤٦,٨	١٩٧٧
٦١,٩	٥٨٥,١	٩٤٥,٠	١٩٧٨
٥١,٣	٦٦٢,٢	١٢٨٩,٩	١٩٧٩
٤٦,٠	٩٤٩,٨	٢٠٦٣,٥	١٩٨٠
(٥٦,٩)	—	—	متوسط
٤٩,١	١٢٢٣,٨	٢٤٩٠,٥	١٩٨١
٥٤,١	١٤١٢,٩	٢٦١٣,٦	١٩٨٢
٤٦,٥	١٥٤٦,٩	٢٧٣٩,٩	١٩٨٣
٥٧,٨	١٧٦٠,٣	٣٠٤٦,٧	١٩٨٤
٥٥,٨	١٩٢٨,٢	٣٤٥٣,٨	١٩٨٥
(٥٢,٧)	—	—	متوسط
٦٧,٤	١٨٨٦,٨	٢٨٠٠,٤	١٩٨٦
٥٣,٦	١٦٠٩,١	٣٠٠٢,٦	١٩٨٧
٥٣,٦	١٥٦٧,٣	٢٩٢٥,٩	١٩٨٨
٥١,٦	١٦٦٥,٨	٣٢٣٠,٦	١٩٨٩
٤٦,٦	١٨٨٧,٤	٤٠٥٠,٧	١٩٩٠
(٥٤,٦)	—	—	متوسط
٤٧,٥	١٨٦٨,١	٣٩٣٥,٨	١٩٩١

المصدر: بالنسبه للناتج المحلي الاجمالي: سلطنة عمان - مجلس التنميه -
الكتاب الاحصائي السنوي
وبالنسبه للانفاق العام : جدول رقم (١) بالملحق.

ومع بداية انخفاض اسعار النفط مع بدء الخطه الخمسيه الثانيه من ناحيه والتطور الطبيعى الذى بلغه القطاع الخاص وبالتالي زياده مساهمته فى تحقيق الناتج المحلى من ناحيه اخرى، بدأ نصيب الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالي ينخفض خلال هذه الخطه مقارنة بالخطه السابقه حيث بلغ فى المتوسط سنويا لفترة الخطه حوالى ٥٢,٧%، وان كان قد بدأ فى الزيادة مع نهاية هذه الخطه حيث ارتفع من ٤٩,١% خلال السنه الاولى الى ٥٥,٨% خلال السنه الاخيريه.

وعلى الرغم من ان التطور المنطقى يقضى بان تنخفض حصة الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالي خلال الخطه الخمسيه الثالثه نظرا للانهياس الشديد فى اسعار النفط بدء من عام ١٩٨٦، الا انه على العكس من ذلك فلقد بلغ متوسط النصيب النسبى السنوى لهذا الانفاق من هذا الناتج خلال الخطه المذكوره نحو ٥٤,٦% متفوقا بذلك على نظيره خلال الخطه الخمسيه السابقه. ان هذا ربما يرجع الى الانخفاض الملحوظ فى حجم نشاط القطاع الخاص نتيجة الركود الشديد الذى اصاب الاقتصادى وخاصه فى السنوات الاولى لتلك الفتره وبالتالي انخفاض مساهمته فى تحقيق الناتج المحلى الاجمالي، وربما يشكل هذا دليلا جديدا على قوة تاثير الانفاق العام والمرتبط بحجم الايرادات العامه على مجمل النشاط الاقتصادى بالسلطنه - وهو ما تؤكد الدراسه عليه فى مواطن عديده - وبالتالي ما للسياسه الماليه من اهمية فى مجال التخطيط الاقتصادى للدوله.

وتحتل سلطنة عمان المركز الثانى بين دول مجلس التعاون الخليجى من حيث حصة النفقات العامه من الناتج المحلى الاجمالي، ففى حين بلغ متوسط هذه الحصة بالسلطنه خلال الفتره ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نحو ٥٤,٦%، كانت هذه الحصة لكل من السعوديه وقطر والكويت والبحرين والامارات حوالى ٥٦,٥%، ٤٩,٤%، ٤٦,٧%، ٣٨,٧%، ٣٦,٩% على الترتيب^(١).

(١) صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ ص ٢٢٩

وبالنظر الى تطور الوزن النسبي للانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالي من سنه الى اخرى يمكن ادراك التفاوت الشديد فى تطور هذا الانفاق. ان ذلك يرجع فى السبعينات الى عدم وجود سياسه عامه وواضحه للانفاق الحكومى تتحدد فى اطارها الاحتياجات الحقيقيه من عناصر الانفاق المختلفه علاوه على عدم الالتزام الكامل من الجهات الحكوميه المختلفه بالاعتمادات الماليه المدرجه بالموازنه بما يؤدى الى حدوث التجاوزات عما هو مقدر، بما دفع الدوله فى عام ١٩٧٥ الى انشاء ثلاثة مجالس عليا للشئون الماليه، والتنميه، والنفط والغاز، مع تنظيم الحدود التى يسمح فيها لكل وزير باتخاذ قرار الصرف فى نطاق وزارته واذا ماتجاوز هذا الحد لابد من الاعتماد من قبل نائب رئيس مجلس الشئون الماليه، علاوة على تحديد اجراءات معينه للتعاقب تلتزم بها كافة الاجهزه المدنيه بهدف الحصول على افضل العروض لتنفيذ المشروعات المختلفه.

ولكن استمرار تذبذب حصة الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالي حتى الان انما يرجع فى المقام الاول الى اعتماد الانفاق على حجم الايرادات العامه والتى - كما سبق الاشاره فى الفصل الاول - تتوقف بالدرجه الاولى على الاسعار العالميه للنفط مما يؤدى الى تذبذب هذه الايرادات وهذا دليل اخر على مدى خطورة تاثير الايرادات العامه بتغير ايرادات النفط مما يؤيد ضرورة استحداث مصادر ايرادات اخرى تتسم بشيء من الثبات من ناحيته ولتقليل مساهمة ايرادات النفط فى اجمالى الايرادات العامه من ناحية اخرى.

ولكن لايتوقف الدور الفعال للانفاق العام على حجم هذا الانفاق فحسب وانما يتوقف على عدة امور اخرى لعل من اهمها هيكل هذا الانفاق وفاعليته وطبيعة علاقه بين القطاعين العام والخاص ودرجة الاختلالات الهيكلية القائمه، ولتوضيح ذلك ستعرض الدراسه فى الجزء التالى لبعض السياسات المتعلقة بمثل هذه الامور.

٢ - ٢ سياسات الانفاق العام

يعتبر تناول التطور الهيكلي للانفاق العام من اهم جوانب دراسة سياسات هذا الانفاق، اذ انه على ضوء توزيع هذا الانفاق بين مكوناته من حيث الاستثمار والاستهلاك او من حيث توزيعه بين القطاعات المختلفه او من حيث بنوده من اجور ومستلزمات سلعيه وغير ذلك، يتوقف الدور الذي يمكن ان يلعبه الانفاق العام في مجمل النشاط الاقتصادي.

وتعتمد الموازنه العامه للسلطنه في تقسيمها للانفاق العام على تبويبه الى مصروفات متكرره (جاريه) ومصروفات انمائيه (استثماريه)، الا ان بند المصروفات الانمائيه لا يعبر عن كل حجم الانفاق العام الاستثماري، حيث جرت العاده على ادراج ما يسمى بمصروفات راسماليه ضمن بند المصروفات الجاريه، وهذه المصروفات الراسماليه هي عباره عن نفقات شراء الاثاث والمكاتب ووسائل النقل والالات والمعدات اللازمه للجهاز الحكومي. كما ان هناك جزء اخر يعتبر انفاقا استثماريا ولكنه مدرج ضمن بند مصروفات الدفاع والامن القومي وهي نفقات انشاءات مدنيه ولكن يقوم بتنفيذها قطاع الامن والدفاع. لذلك فان البيانات الخاصه بالانفاق الحكومي الاستثماري والمنشوره في الاصدارات الرسميه والتي تعتمد عليها الدراره في هذا الجزء تختلف عن ارقام المصروفات الانمائيه الوارده في الموازنه العامه السنويه. كما ستعتبر الدراره ان حجم المصروفات الجاريه هو الفرق بين اجمالي الاستخدامات بالموازنه العامه للدوله واجمالي الانفاق الحكومي الاستثماري بعد التعديلات وبقالمذكور اعلاه.

٢ - ٢ - ١ السياسه الاستثماريه للانفاق العام (١)

شهد تطور الانفاق العام الاستثماري بجانبه الكمي والنوعي خلال فترة الدراره عدة مراحل. فمن حيث تطوره الكمي مر هذا الانفاق بمرحلتين اساسيتين: المرحله الاولى ما قبل انهيار الاسعار العالميه للنقط والتي ضمت ثلاث فترات تخطيطيه، فترة الاعداد للتخطيط (٧١ - ١٩٧٥) وفترتي الخطتين الخمسيتين الاولى والثانيه. اما المرحله الثانيه فتبدأ مع بدايه انهيار اسعار النقط العالميه منذ عام ١٩٨٦ وحتى الان.

(١) لمزيد من التفصيل حول الجوانب المختلفه للاستثمار العام انظر الدراره التي اعدّها الباحث بعنوان «تجربة التخطيط وتطور الاقتصاد العماني» مرجع سابق.

في المرحلة الاولى اتسم الانفاق الاستثمارى بمعدلات نمو مرتفعه، فكمما هو مبين بجدول (٢-٢) بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال الفترات الثلاث المشار اليها اعلاه نحو ١١٢,١٪، ١٥,٤٪، ١٨,٣٪ على الترتيب. وبذلك يكون معدل النمو السنوى للانفاق الاستثمارى قد تجاوز معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترتين الاولى والثالثه حيث بلغ هذا المعدل فيهما نحو ٧٤,٠٪، ١٣,٤٪ على التوالي.

اما المرحلة الثانيه فقد شهدت تباطؤا ملحوظا في الانفاق العام، حيث اصبح معدل نموه السنوى في المتوسط خلال الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) سالبا بنحو ١٣,٨٪. كما كان سالبا في عام ١٩٩١ بحوالى ١٣,١٪.

ان هذا التباطؤ في نمو الانفاق الاستثمارى العام ادى الى انخفاض وزنه النسبى من اجمالى الانفاق العام، فبعد ان كان متوسط حصة الانفاق الاستثمارى من اجمالى الانفاق العام حوالى ٣٧,٥٪ خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ انخفضت هذه الحصة خلال فترات الخطه الخمسيه الثلاث الى نحو ٣٦,٠٪، ٣٤,٧٪، ٣٣,٩٪ على التوالي. كما بلغت هذه الحصة في عام ١٩٩١ حوالى ٣٣,٠٪، مما يشير الى استمرار انخفاض نصيب الانفاق الاستثمارى مقابل التضخم المستمر في الانفاق الجارى والذي ستعرض له الدراره في الجزء التالى بالتفصيل.

وفيما يتصل بالتطور النوعى للانفاق العام الاستثمارى اى كيفية توزيع هذا الانفاق بين القطاعات الاقصاديه المختلفه^(١)، فلقد شهدت قطاعات البنيه الاساسيه خلال فترة الاعداد للتخطيط (١٩٧١ - ١٩٧٥) دفعه قويه، حيث كان الهدف اقامة هذه البنيه التى لم تكن موجوده من الامل، وبذلك بلغت حصتها من اجمالى الانفاق العام الاستثمارى نحو ٦٣٪، واستمر الاهتمام بهذه القطاعات خلال الخطه الخمسيه الاولى حيث بلغت حصتها حوالى ٦١,٦٪، الا ان هذا الاهتمام بدء في التراخى بحيث انخفضت هذه الحصة الى ٥٥,٤٪، ٤٧,٤٪ خلال الخطتين الثانيه والثالثه.

ونفس الاتجاه تقريبا اخذته حصة القطاعات الخدميه حيث انخفض نصيبها من اجمالى الانفاق العام الاستثمارى من ٣٣,٨٪ خلال الفتره ٧١ - ١٩٧٥ الى ١٨,٦٪ خلال الخطه الخمسيه الثالثه.

(١) انظر المرجع السابق.

وكان هذا الانخفاض فى حجم الاستثمارات المنفذه فى كل من قطاعات الخدمات وقطاعات البنيه الاساسيه لحساب الاهتمام بالقطاعات السلعيه حيث ارتفع نصيبها من ١٤,٢% الى ٣٤,٠% خلال نفس الفتره. وعلى الرغم من ان الجزء الاكبر لهذه الاستثمارات قد تم فى قطاع النفط والغاز الا ان جزء ملحوظا قد خصص لتنمية قطاع الصناعات التحويليه حيث ارتفعت حصته خلال نفس الفتره من ٠,١% الى ١,٣%.

وعلى الرغم من ان الخطه الخمسيه الحاليه (١٩٩١ - ١٩٩٥) تهدف الى توجيه الاستثمار العام نحو القطاعات الخدميه والبنيه الاساسيه من اجل خلق المناخ المناسب لدفع القطاع الخاص نحو تولي الرياده فى عمليه التنميه، الا ان بيانات اول سنوات هذه الخطه توضح ان نصيب القطاعات السلعيه قد ارتفع الى نحو ٤٣,٥% من اجمالى الاستثمار العام، فى حين انخفضت حصة القطاعات الخدميه من ٢٣,٨% كمتوسط للخطه السابقه الى ٢١,١% خلال عام ١٩٩١، كما انخفضت حصة قطاعات البنيه الاساسيه من ٤٧,٤% الى ٣٥,٤% خلال نفس الفتره. ان هذا الاخلال باحد ركائز الخطه الخمسيه الحاليه يرجع الى الاهتمام الذى يعطى دائما لقطاع النفط بغية زياده الانتاج لتعويض النقص فى الاسعار.

جدول (٢ - ٢) التطور الكمي والهيكلية

للانفق العام خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١

التوزيع النسبي (%)		معدلات النمو (%)			السنوات
نفقات استثمارية	مصروفات جاريه	نفقات استثمارية	مصروفات جاريه	اجمالي الانفاق	
٤٢,٥	٥٦,٥	—	—	—	١٩٧١
٤١,٧	٥٨,٢	٤٩,٥	٦٠,٨	٥٥,٩	١٩٧٢
٢٧,٦	٧٢,٤	—	٨٧,٨	٥١,٢	١٩٧٣
٤٠,٩	٥٩,١	٣٧٧,٩	١٦٢,٨	٢٢٢,١	١٩٧٤
٣٣,٩	٦٦,١	٢١,١	٦٣,١	٤٥,٩	١٩٧٥
٣٧,٥	٦٢,٥	١١٢,١	٩٣,٦	٩٣,٨	متوسط
٤٤,٣	٥٥,٧	٥٠,٢	(٣,٢)	١٥,٠	١٩٧٦
٣٩,٣	٦٠,٧	(١٥,٧)	٣,٨	(٤,٩)	١٩٧٧
٣١,٨	٦٨,٢	(١٥,٠)	١٨,٠	٥,٠	١٩٧٨
٣٢,٦	٦٧,٤	١٥,٩	١١,٩	١٣,٢	١٩٧٩
٣٢,٢	٦٧,٨	٤١,٨	٤٤,٢	٤٣,٤	١٩٨٠
٣٦,٠	٦٤,٠	١٥,٤	١٤,٩	١٤,٣	متوسط
٣١,٨	٦٨,٢	٢٧,٤	٢٩,٥	٢٨,٨	١٩٨١
٣٤,١	٦٥,٩	٢٣,٨	١١,٦	١٥,٥	١٩٨٢
٣٤,٢	٦٥,٨	٩,٩	٩,٣	٩,٥	١٩٨٣
٣٧,١	٦٢,٩	٢٣,١	٨,٩	١٣,٨	١٩٨٤
٣٦,٤	٦٣,٦	٧,٥	١٠,٧	٩,٥	١٩٨٥
٣٤,٧	٦٥,٣	١٨,٣	١٤,٠	١٥,٤	متوسط
٣٤,٥	٦٥,٥	(٧,١)	٠,٧	(٢,٢)	١٩٨٦
٣٤,٨	٧٥,٢	(٣٨,٧)	(٢,١)	(١٤,٧)	١٩٨٧
٢١,٢	٧٨,٨	(١٦,٧)	٢,١	(٢,٦)	١٩٨٨
١٧,٥	٨٢,٥	(١٢,٣)	١١,٣	٦,٣	١٩٨٩
١٦,٣	٨٣,٧	٥,٦	١٤,٩	١٣,٣	١٩٩٠
٢٢,٩	٧٧,١	(١٣,٨)	٥,٤	(٠,٠٢)	متوسط
٢٢,٠	٧٨,٠	٣٣,١	(٧,٧)	١,٠	١٩٩١

المصدر: حسب على اساس بيانات الجدول رقم (١) بالملحق

٢ - ٢ - ٢ سياسة الانفاق الجارى

اصبح من بديهيات الفكر الاقتصادى عند دراسة الانفاق العام واشاره الاقتصاديه ان تتم التفرقه بين الانفاق الاستثمارى باعتباره من دعائم النمو الاقتصادى والانفاق الجارى باعتباره انفاقا استهلاكيا ويجب التحكم فيه وخاصة فى المراحل الاولى من عملية التنميه، الا ان هذا الفصل يجب الا يهمل حقيقة التكامل بين الاستثمار العينى والاستثمار البشرى، اذ من المعلوم ان الدور الاستثمارى للانفاق الحكومى لا يقتصر على تكوين راس المال الثابت فقط، بل يشمل ايضا تكوين راس المال البشرى، وبالتالي فان الانفاق الجارى على التعليم والصحة يعتبر من اوجه الاستثمار البشرى الذى لا يقل اهمية عن الاستثمار العينى.

وعلى الرغم من ان بعض بنود الانفاق الجارى لها اثر ائمانى وتعتبر من مقومات عملية التنميه، الا ان حجم هذا الجانب من الانفاق العام يجب الا ان يتضخم على حساب الجانب الاستثمارى له.

وبدراسة تطور الانفاق الجارى يلاحظ انه كما هو الحال فى معظم الدول الناميه برزت فى السنوات الاخيره بالسلطنه ظاهرة تضخم المصروفات الجاربه واصبحت تشكل احدى المشاكل التى تعترض عملية التخطيط من اجل التنميه.

فمع بداية عملية التخطيط تم انشاء وتطوير الجهاز الادارى الحكومى واتسع دور الدوله الاقتصادى وما تبعه من ضرورة زيادة الشق الجارى مع نمو الشق الاستثمارى للانفاق العام وتمت زيادات مرتبات العاملين بالحكوميه والتى بلغت فى عام ١٩٧٦ وحدها نحو ٨,٦% للمرتبات الكبيره، ٢٨,٦% للمرتبات الصغيره مما ترتب عليه زياده المصروفات الجاربه بمعدلات كبيره، فكما هو مبين بالجدول (٢ - ٢) بلغ متوسط معدل النمو السنوى لهذه المصروفات خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ نحو ٩٣,٦%، وان كان قد انخفض بعد ذلك الى ١٤,٩%، ١٤% خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانيه على التوالى، الا انه ظل اكبر من متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والذى بلغ خلال الخطه الثانيه حوالى ١١%.

جدول (٢ - ٣) تطور المصروفات الجارية

المدنيه وللامن والدفاع خلال الغترة ١٩٧٦ - ١٩٩١

التوزيع النسبى (%)		معدلات النمو (%)		السنوات
الامن والدفاع	الجارية المدنيه	الامن والدفاع	الجارية المدنيه	
٥٤,٩	٤٥,١	—	—	١٩٧٦
٤٨,٥	٥١,٥	(٨,٤)	١٨,٧	١٩٧٧
٥٠,٤	٤٩,٦	٢٢,٦	١٣,٦	١٩٧٨
٥٥,٢	٤٤,٨	٢٢,٥	١,١	١٩٧٩
٥٤,٠	٤٦,٠	٤١,١	٤٨,١	١٩٨٠
٥٢,٦	٤٧,٤	١٩,٥	٢٠,٤	متوسط
٥٣,٩	٤٦,١	٢٩,٤	٢٩,٧	١٩٨١
٥٣,٥	٤٦,٥	١٠,٧	١٢,٧	١٩٨٢
٥٢,١	٤٧,٩	٦,٥	١٢,٤	١٩٨٣
٥١,٣	٤٨,٧	٧,٢	١٠,٨	١٩٨٤
٤٩,٦	٥٠,٤	٧,١	١٤,٦	١٩٨٥
٥٢,١	٤٧,٩	١٢,٢	١٦,٠	متوسط
٤٦,٩	٥٣,١	١٢,٢	٦,١	١٩٨٦
٤٤,٧	٥٥,٣	(٤,٨)	١,٩	١٩٨٧
٤٢,٥	٥٧,٥	(٦,٦)	٦,١	١٩٨٨
٤٢,٣	٥٧,٧	١٠,٧	١١,٨	١٩٨٩
٤٥,٣	٥٤,٧	٢٣,١	٩,٠	١٩٩٠
٤٤,٣	٥٥,٧	٣,٩	٧,٠	متوسط
٤٢,٦	٥٧,٤	(١٣,١)	(٣,٢)	١٩٩١

المصدر: حسبت على اساس بيانات الجدول رقم (١) بالملحق

وعلى الرغم من محاولات الدولة المستمرة فى السيطرة على تضخم المصروفات الجارية وخاصة مع زيادة خطورة هذه الظاهرة خلال الخطه الخمسيه الثالثه، الا انها تزايدت نسبيا بصورة ملحوظه مقارنة بنمو الانفاق الاستثمارى من ناحيه والنتاج المحلى الاجمالى من ناحيه اخرى، ففى حين كان معدل النمو المتوسط لكل من الناتج المحلى الاجمالى والنفقات الاستثماريه سالبا بنحو ٠,٢%، ١٣,٨% على الترتيب، زادت المصروفات الجارية خلال نفس الفتره بمعدل نمو سنوى فى المتوسط بحوالى ٥,٤%. ولقد ارتفع معدل النمو السنوى لهذه المصروفات خلال سنوات هذه الخطه من ٠,٧% فى عام ١٩٨٦ الى ١٤,٩% عام ١٩٩٠.

ان تسارع وتيرة زيادة المصروفات الجارية ادى الى الزيادة المستمره فى وزنها النسبى من اجمالى الانفاق العام، حيث ارتفعت حصتها من هذا الانفاق من نحو ٦٢,٥% فى المتوسط خلال الفتره (١٩٧١ - ١٩٧٥) الى حوالى ٦٤,٠%، ٦٥,٣%، ٧٧,١% فى المتوسط خلال فترات الخطه الخمسيه الثالث على التوالي وهو ما يعكس مدى تضخم هذه المصروفات خلال الخطه الخمسيه الثالثه، كما سبق القول. فلقد ارتفع الوزن النسبى لهذه المصروفات من ٦٥,٥% فى اول سنوات هذه الخطه الى ٨٣,٧% مع نهايتها.

كما تتضح هذه الظاهره التى سادت خلال فترة الدراسه بصورة عامه وخلال الخطه الخمسيه الثالثه بصورة خاصه من خلال الجزء الذى تستحوذه هذه المصروفات من اجمالى الايرادات العامه، فلقد بلغت حصة المصروفات الجارية من اجمالى الايرادات العامه خلال الخطه الخمسيه الثالث نحو ٦٣,٥%، ٦٨,٠%، ٨٨,٣%، وبذلك اصبح الجزء الاعظم من الايرادات العامه يوجه الى الانفاق الاستهلاكى. ونتيجة لهذا الوضع كان من اهم ركائز الخطه الخمسيه الرابعه انه لايجوز ان يتعدى معدل نمو المصروفات الجارية السنوى ٣,٥% خلال سنوات الخطه، وبالتالي انخفض حجم المصروفات الجارية مع بداية هذه الخطه عنه فى نهاية الخطه السابقه بنحو ٧,٧% سنويا مما ادى الى انخفاض حصة هذه المصروفات من اجمالى الانفاق العام من ٨٣,٧% الى ٧٨,٠% خلال نفس الفتره. الا ان معدل نمو هذه المصروفات ظل اكبر من المعدل المنصوص عليه فى مرسوم الخطه حيث بلغ هذا المعدل حسب البيانات الاولييه لعام ١٩٩٢ نحو ٩,٩% (١).

(١) سلطنة عمان - مجلس الشؤون الماليه - تقرير مبدئى عن الحسابات الختاميه لعام ١٩٩٢ - بيانات غير منشوره.

ولكن المحاولات الجديه فى ضبط الانفاق الجارى تتطلب تحليل مكونات هذا الانفاق بفيه الوصول الى البنود التى تقف وراء ظاهرة تضخم هذا الانفاق وبالتالي توجيه الجهود نحو هذه البنود بما يعود فى النهاية الى اتخاذ القرارات اللازمه لترشيد الانفاق العام دون حدوث اثار اقتصاديه سلبيه.

فيوضح الجدول (٢ - ٣) انه على الرغم من زيادة المصروفات الجاربيه للامن والدفاع بمعدلات نمو مرتفعه، الا انها كانت وفى جميع المراحل اقل من معدلات نمو المصروفات الجاربيه المدينيه، بل وكانت تنخفض من فتره الى اخرى بنسبة اكبر من انخفاض معدلات نمو المصروفات الجاربيه المدينيه، ففى حين انخفض معدل النمو السنوى المتوسط للمصروفات الجاربيه المدينيه من ٢٠,٤% خلال فترة الخطه الخمسيه الاولى^(١) الى ١٦,٠%، ٧,٠% خلال الخطين الثانيه والثالثه، انخفض هذا المعدل بالنسبه للمصروفات الجاربيه للامن والدفاع خلال نفس الفتره من ١٩,٥% الى ١٢,٢%، ٣,٩% على التوالى. وحتى عند تخفيض الانفاق الجارى مع بداية الخطه الخمسيه الرابعه كان معدل خفض المصروفات الجاربيه للامن والدفاع اكبر من معدل خفض المصروفات الجاربيه بحيث بلغ نحو اربعة امثاله.

ولقد نتج عن ذلك زيادة مستمره فى حصة المصروفات الجاربيه المدينيه من اجمالى المصروفات الجاربيه بحيث ارتفعت من ٤٧,٤% فى المتوسط خلال الخطه الاولى الى ٤٧,٩%، ٥٥,٧% خلال الخطين الثانيه والثالثه. كما زادت هذه الحصة من ٥٤,٧% فى اخر سنوات الخطه الثالثه الى ٥٧,٤% فى اول سنوات الخطه الرابعه.

مما سبق يتضح ان تضخم حجم المصروفات الجاربيه بالموازنه العامه للدوله يرجع فى المقام الاول الى الزيادة فى المصروفات الجاربيه المدينيه، وبالتالي من المفيد الوقوف على تطور مكونات هذه المصروفات من رواتب واجور ومصروفات اخرى.

(١) لم تتناول المقارنه الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ حيث تضمنت البيانات المنشوره عن هذه الفتره اجمالى مصروفات الدفاع والامن دون تبويبها الى مصروفات جاربيه ومصروفات راسماليه ذات طبيعه مدينيه.

فكما هو مبين بجدول (٢ - ٤) ترجع الزيادة المستمر في المصروفات الجارية بالدرجه الاولى الى تزايد الرواتب والاجور والتي تفوق معدلات نموها السنويه معدلات نمو المصروفات الاخرى. فاذا ما تأمل المرء تطور المصروفات الجارية للوزارات المدنيه^(١)، لوجد ان متوسط معدل النمو السنوى للرواتب والاجور قد بلغ ١٠,١% للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ثم انخفض الى حوالى ٣,٣%، ١٩,٩%، ١٠,٣% خلال الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب، فسي حين كان هذا المعدل بالنسبه للمصروفات الاخرى خلال نفس الفترات نحو (٣,٧%)، ٢٤,٣%، ١٦,٧%، ٢,٢% على التوالي.

ونتيجة لتفوق معدلات نمو الرواتب والاجور تزايد وزنها النسبى من اجمالى المصروفات الجارية للوزارات المدنيه، فبعد ان كانت حصة الرواتب والاجور من هذه المصروفات نحو ٢٣,٦% عام ١٩٧٤ تزايدت باستمرار الى ان بلغت الضعف تقريبا فى عام ١٩٩١، حيث بلغت نحو ٥٥,٦%. ولقد كان هذا التضخم فى بند الرواتب والاجور طوال الفترات المختلفه بدون استثناء، حيث تزايد متوسط النصيب النسبى لهذا البند من اجمالى المصروفات الجاريه للوزارات المدنيه من ٢٨,١% للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى حوالى ٣٩,٢%، ٤٦,٨%، ٥٣,٤% لفتترات الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب.

مما سبق يتضح ان اى محاوله للحد من تضخم الانفاق الجارى كمحور من محاور تحقيق الاستقرار المالى بالدوله يجب ان تعتمد فى المقام الاول على التحكم فى نمو الرواتب والاجور عن طريق ترشيد سياسات العماله والتوظيف بالحكومه.

(١) المصروفات الجارية للوزارات المدنيه لا تعبر عن اجمالى المصروفات الجارية المدنيه، اذ بالاضافه الى مصروفات الوزارات المدنيه هناك مصروفات جاريه لجهات ومؤسسات اخرى غير تابعه لهذه الوزارات، والبيانات المنشوره عن توزيع المصروفات حسب بنودها لاتتناول سوى المصروفات الوزارات.

جدول (٢ - ٤) تطور بنود المصروفات الجارية

للسنوات المدنيه خلال الفتره ١٩٧٤ - ١٩٩١

التوزيع النسبي (%)		معدلات النمو (%)		السنوات
مصروفات اخرى	الرواتب والاجور	مصروفات اخرى	الرواتب والاجور	
٧٦,٤	٢٣,٦	—	—	١٩٧٤
٧٦٧,٤	٢٣,٦	(٢,٧)	٥١,١	١٩٧٥
٧١,٩	٢٨,١	(٢,٧)	٥١,١	متوسط
٦٦,٨	٢٣,٢	٤٤,٣	٤٨,٤	١٩٧٦
٦٢,٣	٢٧,٧	٢٤,١	٥٠,٩	١٩٧٧
٦١,٠	٢٩,٠	٦,٨	١٣,٠	١٩٧٨
٥٧,٠	٤٣,٠	(٢,٤)	١٥,٦	١٩٧٩
٥٧,٠	٤٣,٠	٤٨,٧	٤٨,٦	١٩٨٠
٦٠,٨	٢٩,٢	٢٤,٣	٣٥,٣	متوسط
٥٦,٤	٤٣,٦	٢٥,٩	٢٨,٢	١٩٨١
٥١,٧	٤٨,٣	٦,٢	٢٨,٤	١٩٨٢
٥٢,٧	٤٧,٣	١٧,٠	١٢,٧	١٩٨٣
٥١,٧	٤٨,٣	١٠,٨	١٥,١	١٩٨٤
٥٢,٥	٤٦,٥	٢٣,٦	١٥,٠	١٩٨٥
٥٢,٢	٤٦,٨	١٦,٧	١٩,٩	متوسط
٥٠,٤	٤٩,٦	(٢,٧)	٩,١	١٩٨٦
٤٩,٠	٥١,٠	(٠,٩)	٤,٦	١٩٨٧
٤٥,٨	٥٤,٢	(١,٨)	١١,٨	١٩٨٨
٤٣,٨	٥٦,٢	٧,٣	١٦,٢	١٩٨٩
٤٣,٩	٥٦,١	١٠,٢	٩,٩	١٩٩٠
٤٦,٦	٥٣,٤	٢,٢	١٠,٣	متوسط
٤٤,٤	٥٥,٦	٣,٣	١,٢	١٩٩١

المصدر: حسبته على اساس بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق

٢ - ٢ - ٢ سياسة دعم القطاع الخاص

يعتبر دعم القطاع الخاص من اهم محاور السياسة الماليه بالسلطنه فى ضوء السياسة الاقصاديه التى تعتمد على نظام السوق الإحره مع اعطاء الفرصه للقطاع الخاص لتولى دور القيادة فى الاقتصاد الوطنى، اذ عن طريق هذا الدعم يمكن التاثير فى قرارات هذا القطاع لكى يعمل فى الاتجاه المناسب لاهداف واولويات الخطط الموضوعه.

ولم تعتمد سياسة دعم القطاع الخاص على قرارات مؤقتة وانما اعتمدت على سياسه مستمره ومقننه تطورت حسب الاهداف الموضوعه لكل مرحله من مراحل التنميه، فلقد صدر فى عام ١٩٧٤ قانون حمايه الصناعات الناميه الذى اكد على ان السلطنه تعتبر ان المزيد من التنميه ينبغى ان يتحقق عن طريق التنافس الحر غير المقيد وان القيود المفروضه على التنافس على شكل امتيازات حمايه لا يسمح بها ما لم تكن هذه القيود ضروريه لازدهار اقتصاد السلطنه وتقدمه. ولقد نظم هذا القانون عمليه الحماية بحيث تعطى للمشروعات مع ضمان توافر السلع والخدمات بالسوق المحلى بالكميته المطلوبه وبالجوده والسعر المناسبين.

ثم صدر قانون تنظيم وتشجيع الصناعات لعام ١٩٧٨ والذى الغى القانون السابق ونص على تشكيل لجنه لتنمية الصناعات يكون من اختصاصها وضع مقترحات بشأن رسم سياسه عامه للمزايا والاعفاءات والتيسيرات التى تمنح للمشروعات الصناعيه، ويكون لوزير التجاره والصناعات بناء على توصية هذه اللجنه اعطاء هذه المزايا والتى تنحصر فى:

- ١ - اعفاء المنشآت الصناعيه اعفاءً كلياً او جزئياً من جميع الضرائب الحاليه او اى ضريبه اخرى قد تفرض فى المستقبل لمدة خمس سنوات قابله للتجديد.
- ٢ - الاعفاء كلياً او جزئياً من دفع الرسوم الجمركيه على الواردات من الات ومعدات و مواد خام نصف مصنعه.
- ٣ - اعفاء صادرات منتجات الصناعات المحليه من اى رسوم او ضرائب مفروضه عليها.
- ٤ - فرض او زياده التعرفه الجمركيه على البضائع المستورده المشابهه للانتاج المحلى او منع وتقييد استيرادها.
- ٥ - دعم اسعار الكهرباء والمياه والوقود.
- ٦ - توفير الاراضى الحكوميه لهذه المشروعات.
- ٧ - اعطاء الافضليه فى مشتريات الحكومه لمنتجات الصناعات المحليه.

وفى عام ١٩٨٠ صدر المرسوم رقم ٨٠/٨٣ بخصوص تقديم الدعم المالى للقطاع الخاص فى مجالات الزراعة والاسماك والصناعة والمعادن والمحاجر وذلك بتخصيص مبلغ ١٢٥ مليون ر.ع ضمن استثمارات الخطة الخمسية الثانية لتقديم قروض بدون فوائد بواقع ١١٩ مليون ر.ع ومنح بواقع ١٦ مليون ر.ع على ان يكون الحد الاقصى للقرض ١٠٠% من رأس المال المسدد فعلا اذا كان المشروع داخل منطقة مسقط ويكون ١٢٥% بالنسبة للمشروعات خارج منطقته مسقط. ويتم سداد القرض على خمسة عشر عاما بعد فترة سماح خمس سنوات تبدأ من تاريخ منح اخر دفعه من القرض او من تاريخ بدء الانتاج ايها اسبق. وبالنسبة للمنح تكون بواقع ٢٥% من تكلفة المشروع كحد اقصى ويكون الهدف منها تخفيض مديونية المشروع او رفع قدرته الانتاجيه.

ثم صدر المرسوم ٨٧/٤٠ بشأن الدعم المالى للقطاع الخاص فى مجال الصناعة والسياحة الذى نظم عملية اقراض المشروعات فى هذين القطاعين بدون فوائد بنفس الشروط السابقه بالنسبه لقطاع الصناعة من حيث حجم القرض ولكن يكون السداد على مدى عشر سنوات بعد فترة سماح خمس سنوات. وبالنسبه لقطاع السياحة يكون القرض بحد اقصى ٧٥% من رأس المال المسدد فعلا للمشروعات داخل منطقته العاصمه مع رفع هذا الحد الى ١٠٠% للمشروعات خارج منطقته العاصمه، مع سداد القرض على مدى عشر سنوات بعد فترة سماح ثلاث سنوات. وادخلت بعض التعديلات على القانون السابق وفقا للمرسوم ٩١/١٠ بحيث ادخلت المشروعات الفرديه والشركات الاخرى بعد ان كانت الاستفادة قاصره على الشركات المساهمه وبحيث يكون الحد الاقصى للمشروعات غير المساهمه بواقع ٢٥٠ الف ر.ع بالنسبه للمشروعات الصناعيه وبواقع ٥٠٠ الف ر.ع للمشروعات السياحيه.

وبمقتضى المرسوم ٩١/٩٩ تم وضع نظام لتشجيع الصناعات الصغيره والتي لاتزيد تكلفتها الاستثماريه على ١٠٠ الف ر.ع باعطائها منحه لاترد بواقع ٣٠% من تكلفتها الاستثماريه للمشروعات التى تقام بمنطقة مسقط وبواقع ٥٠% لتلك التى تقام خارجها مع جواز زيادتها الى ٦٠% من قبل السلطات المختصة ومع زيادة المنحه المقدمه فى حالة ما يكون صاحب المشروع المقترح من خريجي الجامعات والكليات الفنيه ومؤسسات التدريب المهني بغض النظر عن منطقة المشروع الى ٤٠% بالاضافه الى اعطائه ٤٠% من هذه التكلفة فى صورة قرض بدون فوائد ولمدة عشر سنوات على ان لايزيد الدعم فى جميع الاحوال على ١٠٠% من قيمة الاموال الملموسه.

كما يتضمن النظام السابق دعماً لدراسات مرحلة ما قبل الاستثمار بواقع ٣٠% من تكلفة هذه الدراسات في صورة منح بالاضافه الى قرض بدون فوائد بواقع ٤٠% من هذه التكلفة ولمدة خمس سنوات على ان لا يزيد مجموع المنحه والقرض عن ١٠٠ الف ر.ع.

وبالاضافه الى الدعم المباشر السابق هناك اشكال من الدعم غير المباشر مثل توفير الارض اللازمه لاقامة المشروعات وتحمل الدوله لجزء من رواتب وعلاوات الموظفين الجدد في حالة كونهم عمانيين وجميع تكلفة تدريب وتاهيل هؤلاء الموظفين وذلك لفترات تختلف حسب المستوى التعليمي للموظف، والتي تبدأ من ١٨ شهرا بالنسبه لخريجي الجامعه وتمتد الى ثلاث سنوات لخريجي المرحله الاعداديه وما دونها.

هذا عن اوجه الدعم المقدم للقطاع الخاص من الناحيه التشريعيه ولكن تختلف المصوره بشكل كبير من الناحيه الفعلية وهذا ما يتضح من خلال المقارنه بين حجم الدعم المخطط باعتباره برنامج يعكس طموحات الحكومه لوضع نظم الدعم موضع التنفيذ وبين حجم الدعم الفعلي الذي تم تقديمه لهذا القطاع.

يتضمن الدعم الفعلي شقين : الاول الدعم المقدم للقطاع الخاص الوطنى والذي يشمل بدوره دعم القطاع الصناعى وبنوك الاسكان والتنميه والزراعه والاسماك. اما الشق الثانى فيتضمن الدعم المقدم لمؤسسات دوليه واقليميه ومحليه. وكما هو مبين بجدول (٢ - ٥) يشكل اجمالى الدعم الفعلي المقدم خلال الخطه الخمسيه الثانيه نحو ٥٥,٦% من اجمالى الدعم المخطط. وبالرغم من ان البيانات توضح ان حجم الدعم الفعلي خلال الخطه الخمسيه الثالثه قد تجاوز الدعم المخطط بحيث بلغت نسبة تنفيذ الدعم نحو ١١٧,٦%، الا ان هذا لايعكس الواقع نظرا لان بيانات الدعم الفعلي للسنتين الاخيرتين من هذه الخطه (١٩٨٩، ١٩٩٠) تضمنت القروض والمساهمات الحكوميه فى الشركات المحليه والاجنبيه والتي علاوة على انها كانت فيما سبق تدرج فى بند منفصل من بنود الموازنه العامه للدوله فانها لا تشكل دعماً للقطاع الخاص وانما تشكل احد اوجه الاستثمارات الحكوميه. وهذا ما ادى الى التضخم الواضح فى ارقام الدعم فى هاتين السنتين.

جدول (٢ - ٥) تطور دعم القطاع الخاص
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ (١)

(بالاسعار الجارية ومليون ر.ع)

السنوات	الدعم الفعلي	الدعم المخطط	نسبة الفعلي الى المخطط (%)
١٩٨١	٥,٥	١٨,٠	٣٠,٦
١٩٨٢	١٩,٢	٢٢,٠	٨٧,٢
١٩٨٣	٢٢,٨	٢٧,٠	٨٤,٥
١٩٨٤	١٣,٦	٣٤,٠	٤٠,٠
١٩٨٥	١٤,٠	٣٤,٠	٤١,٢
اجمالي	٧٥,١	١٣٥,١	٥٥,٦
١٩٨٦	١٠,٧	١١,٠	٩٧,٢
١٩٨٧	١١,٠	٢١,٠	٥٢,٤
١٩٨٨	١٥,٩	١٩,٠	٨٣,٧
١٩٨٩	٣٤,٤	١٨,٠	١٩١,١
١٩٩٠	٣١,٥	١٩,٠	١٦٥,٨
اجمالي	١٠٣,٥	٨٨,٠	١١٧,٦
١٩٩١	١٣,٤	٢٤,٠	٥٥,٨

المصدر: سلطنة عمان - مجلس التنمية - الخطتين الخمسيتين الثانيه

والثالثه وجدول رقم (١) بالملحق.

(١) لم تتوافر بيانات عن الدعم الفعلي والمخطط للسنوات السابقه على هذه
الفترة

ان استمرار تواضع نسبة تنفيذ الدعم للقطاع الخاص خلال الخطة الثالثة كما كان الوضع خلال الخطة السابقيه لها يمكن التدليل عليه من خلال مقارنة الدعم الفعلى المقدم للقطاع الخاص الوطنى - اى بعد استبعاد دعم المؤسسات الدوليه والاقليميه والمحليه - بالدعم المخطط لهذا القطاع خلال الخطة الثالثه. فكما يوضح جدول (٢ - ٦) يبلغ اجمالى الدعم المقدم لهذا القطاع خلال الخطة المذكوره نحو ٢٤ مليون ر.ع بما يشكل حوالى ٢٧,٢% من حجم الدعم المخطط.

وعلى الرغم من تحسن الوضع خلال السنه الاولى من الخطة الخمسيه الرابعه، الا ان نسبة تنفيذ الدعم المقدم لهذا القطاع مازالت متدنيه حيث بلغت نحو ٥٣,٥%.

ان حجم القصور فى تنفيذ برامج دعم القطاع الخاص تتضح بصوره اكبر من خلال النظر الى مدى تنفيذ هذه البرامج على مستوى الانشطه الاقصاديه، فكما هو مبين بالجدول المذكور اعلاه لم يشكل الدعم الفعلى المقدم لقطاع الصناعه خلال الخطة الخمسيه الثالثه سوى نحو ١,٧% من الدعم المخطط وارتفعت هذه النسبه فى اول سنوات الخطة الخمسيه الرابعه الى حوالى ٢٠%. ان هذا لا يتناسب بالمره مع اهداف الخطط المتعاقبه نحو تنميه قطاع الصناعه باعتبارها القطاع الذى يعول عليه فى عمليه تنويع مصادر الدخل. ولقد بلغت نسبة تنفيذ الدعم المقدم لبنك عمان للزراعه والاسماك باعتبارها المؤسسه التى تخدم قطاع الزراعه نحو ١٣,١% وارتفعت فى عام ١٩٩١ الى ٣٣,٢%، وهذه النسبه تعتبر ايضا متدنيه نظرا لاهميه قطاع الزراعه باعتبارها احد القطاعات الرئيسيه المرشحه للمساهمه فى تحقيق نسبة من الدخل لتقليل درجه سياده قطاع النفط والغاز فى هذا المجال. ولقد بلغت نسبة تنفيذ الدعم لبنك تنميه عمان ٥٤% خلال الخطة الثالثه وانخفضت الى ٤٥% فى عام ١٩٩١. اما بنك الاسكان فلقد ارتفع الدعم الفعلى له من ٤٨,٦% الى ١٠٠% من الدعم المخطط خلال نفس الفتره.

ما سبق تتضح ضرورة دراسه المعوقات الاداريه والتنظيميه والماليه التى تقلل من كفاءه سياسات الدعم المتبعه حتى يمكن تحقيق الاهداف المرجوه من دعم القطاع الخاص.

جدول (٢ - ٦) توزيع الدعم الفعلي
والمخطط حسب الانشطة الاقتصادية الوطنيه
خلال الفتره ١٩٨٦ - ١٩٩١ (١)

(بالاسعار الجاريه ومليون ر.ع.)

البيــــــــــــــــان		الدعم المخطط		الدعم الفعلي		الفعلي الى المخطط (%)
١٩٩١	الخطه الثالثه	١٩٩١	الخطه الثالثه	١٩٩١	الخطه الثالثه	
٢٠,٠	١,٧	٦,٠	٢٩,٦	١,٢	٠,٥	القطاع المناعي
١٠٠,٠	٤٨,٦	٦,٠	٣٣,١	٦,٠	١٦,١	بنك الاسكان
٤٥,٠	٥٤,٠	٢,٠	١٠,٠	٠,٩	٥,٤	بنك تنمية عمان
٣٣,٣	١٣,١	٣,٠	١٥,٣	١,٠	٢,٠	بنك عمان للزراعه والاسماك
٥٣,٥	٢٧,٣	١٧,٠	٨٨,٠	٩,١	٢٤,٠	اجماليــــــــــــــــي

المصدر: نفس المصدر السابق

(١) لم يتوافر توزيع لبيود الدعم المخطط للسنوات السابقه لهذه الفتره.

الفصل الثالث

الموقف النهائي للموازنة العامة للدولة

٢ - ١ تطور عجز الموازنة

لقد تطورت النظرة الى عملية العجز فى الموازنة العامة للدولة حسب تطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادي، حيث كان الاهتمام يوجه فى الماضى عند اعداد الموازنة العامة الى تحقيق نوع من توازن المصروفات مع الايرادات وكثيرا ما كان وجود فائض بالموازنة دليل على قدرة الحكومة فى ادارته ماليتها. ويرجع مبدأ موازنة الميزانية الى المذهب الحر الذى كان يرى ان قوى السوق كفيلا بتحقيق التوازن الاقتصادي وان اى تدخل من جانب السلطات العامة فى النشاط الاقتصادي سوف يأتى بنتائج عكسية علاوة على ان الوسائل المختلفة لمواجهة العجز من ضرائب وقروض وزيادة اصدار النقد لها اثارها الضارة.

ولكن مع بداية تدخل الحكومات لانقاذ الحياه الاقتصاديه بعد ظاهره الكساد العالمى ظهرت النظرية الكنزيه التى كانت بمثابة بداية لتمايل دور حقيقى للدولة فى النشاط الاقتصادي والذى اخذ فى الاتساع وازداد معه دور الموازنة العامة للدولة كاداه لاستقرار الاوضاع الاقتصاديه وبالتالى اصبح العجز او الفائض فى الموازنة العامة اجراء متعمدا من جانب الحكومة لمواجهة اى اختلالات اقتصاديه واصبح من الممكن التضحية بمبدأ توازن الميزانيه فى سبيل تحقيق التوازن العام.

وبدا الاهتمام لاينصب على وجود هذا العجز فحسب بقدر النظر فيما اذا كان العجز ناتجا عن تزايد النفقات الجارية عن الايرادات الجارية او ما اذا كان هذا العجز فى الموزانه الاستثماريه، لان هذا النوع الاخير من العجز ناتج عن استثمار منتج يولد دخول مستقبليه تساعد فى مواجهة هذا العجز. لانه كما تكمن الخطوره فى تزايد العجز الجارى هناك خطوره ايضا فيما اذا تم تمويل هذه العجز عن طريق التمويل المصرفى واصدار البنكنوت لما يصاحب ذلك من ضغوط تضخيميه.

وكما هو مبين بجدول (٣ - ١) حققت الموازنه العامه عجزا فى جميع السنوات باستثناء اعوام ١٩٧١، ١٩٧٩، ١٩٨١ وان كان حجم هذا العجز لم يتخذ اتجاها واحدا نحو الزيادة وانما تذبذب من سنه الى اخرى وبالتالى تراوحت نسبته من الناتج المحلى الاجمالى بين نحو ٣,٠% عام ١٩٩٠ وحوالى ٢٥% عام ١٩٨٦، كما كانت نسبته الى الايرادات العامه فى نفس الفتره ٦,٠%، ٣,٥٧%.

لقد تزايد هذا العجز خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ من ٣,٣% من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٢ الى ١٦,٨% عام ١٩٧٥ بحيث شكل فى المتوسط سنويا حوالى ١٥,٤% من هذا الناتج. ولكن حدث نقص فى هذا العجز معبرا عنه بنسبته من اجمالى الايرادات العامه خلال نفس افتره من ٣٥,٣% الى ٣١,٤% بحيث بلغ متوسط نسبته نحو ٣٥% من هذه الايرادات. ان ذلك يرجع الى الزيادة الفجائيه فى الايرادات العامه بدءا من عام ١٩٧٤ نتيجة الزيادة فى اسعار النفط. ان ارتفاع حصة العجز من الناتج المحلى الاجمالى فى هذه الفتره انما يرجع فى المقام الاول الى عدم وجود سياسه عامه وواضحه للانفاق الحكومى فى ذلك الوقت.

ونتيجة للاجراءات التنظيميه التى اتخذتها الدولها منذ عام ١٩٧٥ بغية ضبط ورقابة هذا الانفاق من ناحيه وزيادة ايرادات النفط من ناحيه اخرى انخفض هذا العجز خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (الخطه الخمسيه الاولى)، فبعد ان كان يشكل ١٦,٨%، ٣١,٤% من الناتج المحلى الاجمالى والايرادات العامه فى عام ١٩٧٥، اصبح يشكل حوالى ١١,١%، ٢٠,٢% فقط فى عام ١٩٧٦، ثم انخفضت هاتين النسبتين الى ١,٨%، ٣,١% فى نهايه هذه الفتره بحيث بلغ متوسط نسبة العجز من الناتج المحلى الاجمالى للخطه الاولى نحو ٦,٤%، كما بلغت هذه النسبه من الايرادات العامه حوالى ١١,٧%.

الا انه مع بداية الخطه الثانيه ونتيجة لبدايه انخفاض اسعار البترول اخذ هذا العجز يتزايد بحيث شكل نحو ٩,١% من الناتج المحلى الاجمالى وحوالى ١٧,٨% من الايرادات العامه فى عام ١٩٨٢، ثم ارتفعت هاتين النسبتين فى نهايه الخطه (١٩٨٥) الى ١٠,٣%، ٢٠% على التوالي، بحيث بلغت فى المتوسط لهذه الخطه حوالى ١١%، ٢١,٥% بما يتجاوز متوسطيهما للخطه الخمسيه السابقه.

جدول (٢ - ١) تطور العجز في الموازنه

العامة للدولة خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩١

نسبة العجز الى اجمالي الايرادات العامة	نسبة العجز الى الناتج المحلي	حجم الفائض او العجز	السنوات
—	—	٤,١	١٩٧١
٢٥,٢	١٢,٢	(١٨,٧)	١٩٧٢
٥٨,٠	٢٣,٥	(٣٩,٨)	١٩٧٣
١٥,٢	٨,١	(٤٦,٠)	١٩٧٤
٢١,٤	١٦,٨	(١٢١,٨)	١٩٧٥
٢٥,٠	١٥,٤	—	متوسط
٢٠,٢	١١,١	(٩٨,٤)	١٩٧٦
٧,١	٢,٩	(٣٦,٧)	١٩٧٧
١٦,٥	٨,٨	(٨٢,٨)	١٩٧٨
—	—	٣٠,٠	١٩٧٩
٢,١	١,٨	(٣٦,٢)	١٩٨٠
١١,٧	٦,٤	—	متوسط
—	—	٢٨,٠	١٩٨١
١٧,٨	٩,١	(٢٣٧,٥)	١٩٨٢
٢٠,٦	١٠,٧	(٢٩٢,٠)	١٩٨٣
٢٧,٧	١٢,٨	(٤١٩,٦)	١٩٨٤
٢٠,٠	١٠,٢	(٣٥٥,١)	١٩٨٥
٢١,٥	١١,٠	—	متوسط
٥٧,٢	٢٥,٠	(٦٩٩,٩)	١٩٨٦
٩,٩	٥,٠	(١٤٨,٩)	١٩٨٧
٢٩,١	١٢,٤	(٣٦٢,٥)	١٩٨٨
١٩,٩	٩,٢	(٢٩٥,٧)	١٩٨٩
٠,٦	٠,٢	(١١,١)	١٩٩٠
٢٢,٤	١٠,٢	—	متوسط
١٥,٢	٧,٢	(٢٨٢,٠)	١٩٩١

المصدر: حسب على اساس الجدول (١) بالمحلق وجدول (١ - ١) بالدراسه

ونتيجة للانهييار الشديد فى اسعار النفط مع بداية الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) من ناحيه وبداية ظهور وتعمق ظاهرة تضخم المصروفات الجاريه - كما سبق الاشاره فى الفصل الثانى من الدراسه - من ناحيه اخرى بدأ هذا العجز فى التضخم بصوره ملحوظه بحيث بلغ فى اول سنوات الخطه المذكوره ٢٥% من الناتج المحلى الاجمالى وحوالى ٥٧,٣% من الايرادات العامه، مما دفع الحكومه الى محاوله تخفيض الانفاق العام للسيطره على حجم العجز بحيث انخفض بصوره ملحوظه الى ان وصل الى ٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى ونحو ٠,٦% من الايرادات العامه فى عام ١٩٩٠ (نهاية الخطه).

ولكن من الملاحظ ان عمليه ضغط الانفاق كانت مركزه بالدرجه الاولى على الجانب الاستثمارى منه دون التركيز على الجانب الجارى الذى استمر فى التضخم بما انعكس فى صوره بداية تزايد عجز الموازنه مع بداية الخطه الخمسيه الحاليه حيث شكل فى عام ١٩٩١ نحو ٧,٢% من الناتج المحلى الاجمالى وحوالى ١٥,٢% من الايرادات العامه ومن المنتظر ان تزداد هاتين النسبتين فى عام ١٩٩٢ وبما يتجاوز مرتكزات الخطه الحاليه وبشكل ملحوظ، حيث تقضى هذه المرتكزات بالا يتجاوز هذا العجز حدود ٤% من الناتج المحلى الاجمالى ونحو ١٠% من اجمالى الايرادات العامه، فالبيانات الاوليه تشير الى ان العجز لعام ١٩٩٢ يبلغ ٥٥٦,٦ مليون ر.ع بما يشكل ١٣% من الناتج المحلى الاجمالى المتوقع لنفس العام (١).

ان محاولات السيطرة على حجم العجز خلال الخطه الخمسيه المنصرمه (فترة تدهور اسعار النفط) كان من نتيجتها تحقق اقل مستوى للعجز فى موازنات دول مجلس التعاون الخليجى البتروليه كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى، فبينما بلغ العجز الحادث فى موازنه السلطنه نحو ١٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٨٦ - ١٩٩٠، كان هذا المتوسط بالنسبه لدول الامارات والكويت والسعوديه وقطر حوالى ١١%، ١٤,١%، ١٥%، ١٩,١% على الترتيب (٢).

(١) سلطنة عمان - مجلس الشؤون الماليه - تقرير مبدئى عن الحسابات الختاميه لعام ١٩٩٢ - بيانات غير منشوره.

(٢) صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ ص ٢٣٧

٣ - ٢ سياسات مواجهة عجز الموازنه:

وعلى الرغم من وجود ظاهره عجز الموازنه بصوره عامه وتضخمها فى بعض الاحيان الا ان اجراءات مواجهه هذه الظاهره بوسائل مناسبه حال دون وجود اثار سلبيه كبيره وخاصه فيما يتمل بالتضخم حيث تجنبت الحكومه استخدام التمويل بالعجز عن طريق طبع البنكنوت وحرمت حتى الان على ان يتم تمويل هذا العجز معتمدا على مصادر حقيقيه مع محاوله ضبط الاقتراض الخارجى بل واستبعاده من تمويل العجز خلال الخطه الخمسيه الحاليه بحيث يعتمد هذا التمويل على مصادر محليه حقيقيه ويكون الاقتراض الخارجى فى حدود مواجهه تسديد اقساط القروض المستحقه سنويا.

وكما يوضح الجدول (٣ - ٢) اختلفت درجة الاعتماد على الوسائل المختلفه فى تمويل العجز من فتره تخطيطيه الى اخرى، ففي البدايه كانت درجة الاعتماد على المعونات كبيره حيث بلغت مساهمتها خلال الفتره ١٩٧١-١٩٧٥ نحو ٣٥,٢% من اجمالى العجز وارتفعت هذه المساهمه خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى حوالى ٢٨%. ولكن هذه المساهمه بدأت بعد ذلك فى الانحسار بصوره ملحوظه حيث بلغت فى الخطتين الثانيه والثالثه نحو ١٠,٦%، ١,٦% على التوالي.

وبالنسبه لمساهمة الاقتراض الخارجى فى تغطية العجز كانت فى البدايه كبيره حيث بلغت خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ حوالى ٤٣,٢% من اجمالى العجز ولكنها انخفضت فى الفتره التاليه (الخطه الاولى) بصوره ملحوظه حيث بلغت ١٧,١% فقط، ثم عاودت ارتفاعها مره اخرى خلال الخطه الثانيه الى ان بلغت حوالى ٣١,٣%، وعاودت الانخفاض مره اخرى خلال الخطه الثالثه الى ان وصلت ١٨,٥%.

ومع محاولات الدوله المستمره فى ضغط حجم الاقتراض الخارجى تمشيا مع مرتكزات الخطه الخمسيه الحاليه بلغ هذا الاقتراض فى عام ١٩٩١ نحو ٤,٩ مليون ر.ع بما يشكل ١,٧% من حجم العجز لهذه السنه والتي شهدت بدايه الاقتراض المحلى كبديل للاقتراض الخارجى عن طريق اصدار سندات التنميه والتي بلغت حصيلتها ٤٠,٦ مليون ر.ع بما يشكل ١٤,٤% من اجمالى العجز.

جدول (٣ - ٢) تطور هيكل تمويل عجز الموازنه خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩١ (١)

السنوات	المعونات		الاقتراض		سحب من صناديق الاحتياطى		صافى التغير في حسابات الدوله	
	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)	قيمه (%)
١٩٧١	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٢	—	—	٢٨,٥	٧,٢	—	—	٦١,٥	(١١,٥)
١٩٧٣	—	—	٩,٣	٣,٧	—	—	٩٠,٧	(٣٦,١)
١٩٧٤	٨,٣	١٨,١	٨١,٩	٢٧,٧	—	—	—	—
١٩٧٥	٧١,٦	٥٨,٨	٤١,٨	٥٠,٢	—	—	—	—
اجمالي	٧٩,٩	٣٥,٣	٤٣,٧	٩٨,٨	—	—	٢١,٠	(٤٧,٦)
١٩٧٦	١٨,٠	١٨,٣	٤٣,٢	٤٣,٥	—	—	٣٨,٥	(٣٧,٩)
١٩٧٧	٣٦,٧	١٠٠,٠	—	—	—	—	—	—
١٩٧٨	٦,٧	٨,١	—	—	—	—	٩١,٩	(٧٦,١)
١٩٧٩	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨٠	٣٥,٢	٩٧,٢	٢,٨	١,٠	—	—	—	—
اجمالي	٩٦,٦	٣٨,٠	١٧,١	٤٣,٥	—	—	٤٤,٩	(١١٤,٠)
١٩٨١	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٨٢	١٤,٧	٦,٢	١٧,٣	٤١,٠	٢٥,٣	٦٠,٠	٥١,٢	(١٢١,٨)
١٩٨٣	٥٠,٧	١٧,٣	٥٥,٤	١٦٢,٢	٢٧,٢	٨٠,٠	—	—
١٩٨٤	٧٢,٨	١٧,٤	٣٥,٨	١٥٠,٧	٣٤,٦	١٤٥,٠	١٢,٢	(٥١,١)
١٩٨٥	—	—	١٥,٥	٥٥,١	٨٤,٥	٣٠٠,٠	—	—
اجمالي	١٢٨,٢	١٠,٦	٣١,٣	٤٠٩,١	٤٤,٨	٥٨٥,٠	١٣,٣	(١٧٢,٩)
١٩٨٦	—	—	٢٤,٨	١٧٣,٦	٧٥,٢	٥٢٦,٢	—	—
١٩٨٧	٢,٧	١,٨	—	—	٩٤,٠	١٤٠,٠	٤,٢	(٦,٢)
١٩٨٨	١٥,٨	٤,٤	١٩,٩	٧٢,١	٧٥,٧	٢٧٤,٦	—	—
١٩٨٩	٦,٢	٢,١	١١,٧	٣٤,٦	٨٦,٢	٢٥٤,٩	—	—
١٩٩٠	—	—	—	—	—	—	١٠٠,٠	(١١,١)
اجمالي	٢٤,٧	١,٦	١٨,٥	٢٨٠,٣	٧٨,٨	١١٩٥,٨	١,١	(١٧,٣)
١٩٩١	—	—	١٦,١	٤٥,٥	١٧,٧	٥٠,٠	٦٦,٢	(١٨٧,٥)

المصدر: حسب على اساس الجدول (١) بالمخلق وجدول (١ - ١) بالدراسه.

(١) لاتشكل مصادر تمويل العجز دائما ١٠٠% من حجم العجز السنوى اذ ان المتمعن الحسابي هو عبارته عن صافى التغير في حسابات الدوله الذى يكون سالبا في حالة عدم كفاية هذه المصادر لسد العجز السنوى ويكون موجبا في حالة زيادة المصارف المتاحه من هذه المصادر عن هذا العجز وفي هذه الحاله تم ادراج ذلك الجزء من هذه المصادر المعادل فقط للعجز اذ الهدف هنا دراسه مدى مساهمة كل مصدر في تغطية هذا العجز وفي حالة ما اذا كان صافى اى مصدر من هذه المصادر سالبا فلا يتم ادراجه اذ انه في هذه الحاله لم يساهم في مواجهة العجز السنوى ومجمل القول ان هذا الجدول لايتناول مصادر التمويل الا بقدر مساهمتها في سد العجز الحادث سنويا.

ان التوجهات فى السنوات الاخيره نحو حفظ الاقتراض الخارجى كانت ضروريه نظرا للاعتماد الكبير على هذا الاقتراض فى سد العجز الحادث خلال الثمانينات، ويتضح مدى هذا الاعتماد من خلال المقارنه مع الدول العربيه البترولييه، ففى حين بلغ متوسط مساهمة الاقتراض الخارجى لهذه الدول فى تغطيه العجز السنوى خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨ نحو ١٣,٨%^(١)، كان هذا المتوسط بالنسبه لسلطنه حوالى ٢٤,١%.

ان موقف الاقتراض الخارجى فى هذه الفتره كان من الممكن ان يزداد سوء فى ظل التزايد الواضح فى حجم عجز الموازنه لولا ان لجأت الحكومه الى سياسه تكوين صندوق الاحتياطى العام للدوله منذ بدايه الثمانينات ثم اضيف اليه بعد ذلك مخصص طوارئ - كما سبق الاشاره فى الفصل الاول - حيث اسهمت هذه الصناديق بصورة فعالة فى مواجهه عجز الموازنه منذ ذلك الحين، فلقد ساهم صندوق الاحتياطى العام فى تمويل عجز الموازنه بنحو ٢٥,٣% من اجمالى العجز فى عام ١٩٨٢، وازدادت هذه المساهمه باستمرار حتى بلغت ٨٤,٥% فى عام ١٩٨٥ (نهاية الخطه الثانيه) بحيث تمت تغطية نحو ٤٤,٨% من اجمالى عجز هذه الخطه عن طريق السحب من هذا الصندوق. ولقد تضاعفت تقريبا مساهمته خلال الخطه الخمسيه الثالثه حيث مول ما يشكل نحو ٧٨,٨% من اجمالى العجز الحادث فى هذه الخطه والتي شهدت صعوبات شديده نتيجة انهيار اسعار النفط وهو ما يلقي الضوء على فاعليه سياسه الصناديق الخاصه التى اصبحت تشكل احد المحاور الرئيسيه للسياسه الماليه بالسلطنه.

(١) صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ١٩٨٩ ص ١٠٢

الملخص والتوصيات

اوضحت الدراسة فى فصلها الاول مدى اهمية الايرادات العامه لكونها تشكل الجزء الاعظم من الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى اهميتها فى تمويل الخطط الخمسيه المختلفه التى تنفذ بغية التعجيل بعملية التنمييه الاقتصاديه والاجتماعيه فى السلطنه. ولكن مدى الاستفادة من هذه الايرادات فى العمليه التخطيطيه يمطدم بعدة مشكلات لعل من اهمها التقلبات الحاده فى حصيلة هذه الايرادات من عام الى اخر بما ينعكس على كفاءة تنفيذ الخطط الموضوعه. ان هذه التقلبات ترجع فى المقام الاول الى ان الجزء الاعظم من الايرادات العامه يتكون من ايرادات النفط والتى تخضع لاسعار النفط العالميه التى تتميز بالتذبذب باستمرار. لذلك كان هدف تنويع مصادر الدخل عن طريق بدائل اخرى الى جانب قطاع النفط من اهم اهداف الاستراتيجيه العامه التى وضعت لتنمية الاقتصاد العماني.

وعلى الرغم من الانجاز الذى تمثل فى خفض حصة الايرادات النفطيه من حوالى ٩٥,٦% من اجمالى الايرادات العامه عام ١٩٧١ الى ٨٤,١% فى عام ١٩٩١ ليس بفضل الجهود التى بذلت فى تنمية القطاعات الاخرى فحسب، وانما ايضا نتيجة لتدنى معدلات نمو الايرادات النفطيه من خطه الى اخرى نظرا لشبكات اسعار النفط فى بعض الاحيان وانخفاضها فى معظم الاحيان، فان هذه الايرادات مازالت المتحكم الاساسى فى جميع المتغيرات الاقتصاديه بالسلطنه.

لذلك كان من اهم مرتكزات الخطه الخمسيه الحاليه ضرورة رفع حصة الايرادات الاخرى (غير النفطيه) الى نحو ٢٠% من اجمالى الايرادات العامه، ولكن لم توضع الخطه الاساليب العمليه اللازمه لتحقيق هذا الهدف. ولكى تساهم الدراسه فى اقتراح لبعض هذه الاساليب تناولت بالتفصيل هيكل الايرادات غير النفطيه والتى تتكون من ثلاثة عناصر هي: الايرادات الضريبيه، عوائد استثمار الفوائض المالىه التى لدى الدوله، ومقابل الخدمات الحكوميه المقدمه للمواطنين. وانطلاقا من ذلك اوضحت الدراسه ان العنصر الاساسى المرشح للقيام بدور فعال فى رفع حصيلة هذه الايرادات هو ايرادات الضرائب، حيث ان العبء الضريبى بالسلطنه متدنيا جدا سواء مقارنة بالدول الناميه بمفغه عامه او بالدول البترولييه الخليجييه بمفغه خاصه. ولايرجع هذا الانخفاض فى العبء الضريبى الى عدم فرض ضرائب بقدر ما يرجع الى الاعفاء شبه الكامل من هذه الضرائب الموجوده تشريعييا فقط ومازالت بسبب هذه الاعفاءات بعيده عن ارض الواقع.

لذلك توصى الدراسة بتطوير نظام ضريبي مناسب يتسم بالشمول ويعتمد في المقام الاول على تنظيم عملية الاعفاءات الضريبية بالشكل الذى لايساعد فقط فى رفع الحصيلة الضريبية وانما لى يودى هذا النظام الى رفع كفاءة الوظائف الاخرى للضريبة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بما يخدم الاهداف الرئيسيه للخطه الحاليه سواء على المستوى الاقليمى او المستوى القطاعى، اذ ان هذه الوظائف مازالت غائبه عن خدمة العمل التخطيطى بفاعليه.

وللحد من مشكلة تقلب الايرادات النفطيه واثرها على تنفيذ الخطط الخمسيه تم تكوين صندوق الاحتياطي العام للدوله ثم مخصص طوارئ تحول اليهها نسبة من ايرادات النفط فى حالة وصول اسعار النفط الى مستويات معينه لى تستخدم فى تمويل العجز الذى قد يحدث فى السنوات التى تنخفض فيها هذه الاسعار، وعلى الرغم من فعاليه هذه السياسه كما اثبتت التجارب خلال السنوات الماضيه، الا انه من الملاحظ ان الجزء الاكبر من اموال هذا الصندوق يستخدم لى فى تمويل العجز المخطط بقدر ما يوجه الى العجز الناتج عن تجاوز ربط الموازنه فى صوره اعتمادات اضافيه خلال السنه، لذلك يمكن رفع كفاءه هذه السياسه بصوره اكبر اذا ماتم السيطرة على ظاهره الاعتمادات بالالتزام بالربط الاصلى للموازنه.

وتناول الفصل الثانى من الدراسه جانب النفقات العامه فوضح ان الانفاق الحكومى يشكل اهم ادوات السياسه الماليه بالسلطنه، اذ عن طريقه تتدخل الدوله فى الحياه الاقتصاديه بصوره مباشره وغير مباشره. ويشكل الانفاق الحكومى الجزء الاكبر من الناتج المحلى الاجمالى وبالتالي فانه يؤثر بصوره كبيره على مجمل الاقتصاد الوطنى، كما اوضحت الدراسه بالتفصيل.

وعلى الرغم من الدور الايجابى الذى احدثه الانفاق العام من خلال تمويل الاستثمارات الهائله التى تمت خلال الخطط الخمسيه المختلفه سواء من اجل خلق وتطوير الهياكل الاساسيه او لدفع التنميه فى القطاعات السلميه، الا ان هذا الانفاق بدأ يتجه بصوره اكبر الى الجانب الاستهلاكى، حيث تضحمت المصروفات الجاريه بصوره ملحوظه مما ادى الى الارتفاع المتزايد فى حجم عجز الموازنه.

وبعد تناول الدراسة للبنود المختلفة للانفاق الجارى وجد ان المصروفات الجارية المدنية بصفه عامه والرواتب والاجور بصفه خاصه هى التى تتقف فى المقام الاول خلف ظاهرة تضخم هذا الشق من الانفاق العام، لذلك فان الدراسة توصى بالعمل على ترشيد الانفاق الجارى بصفه عامه وبنسب الرواتب والاجور بصفه خاصه عن طريق ترشيد سياسات العماله والتوظيف بالحكومه.

وبالنسبه لجانب دعم القطاع الخاص باعتباره جزء من الانفاق الحكومى اوضحت الدراسة ان هناك فجوه كبيره بين اهداف الخطط المختلفه وبين الدعم الفعلى المنفذ سواء من حيث حجمه او من حيث توزيعه بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه، لذلك فان الدراسة توصى بالبحث وراء المعوقات الاداريه والتنظيميه والماليه التى تقلل من كفاءة سياسات الدعم المتبعه حتى يمكن تحقيق الاهداف المخططه لدعم القطاع الخاص.

وبعد عرض الفصل الثالث والاخير لموقف العجز فى الموازنه اتضح ان هناك تزايدا مستمرا فى هذا العجز فى السنوات الاخيره لاسباب مختلفه من اهمها تضخم المصروفات الجارية والتى وان كان الحد من تزايدها احد مرتكزات الخطه الحاليه الا انها مازالت تتزايد بمعدلات اكبر مما هو مستهدف. ولكن وسائل مواجهه العجز المناسبه كانت من اهم اسباب الحد من الاثار السلبيه لهذا العجز، اذ ان مواجهه العجز تعتمد على مصادر تمويل حقيقه خاصه عن طريق استخدام صناديق الاحتياطى المخصصه لهذا الغرض.

ان الدراسة ترى فى هذا المجال ضرورة الحد من الاعتمادات الاضافيه والتى تؤدى الى زياده العجز الفعلى عن العجز المخطط بصوره ملحوظه. ان ذلك علاوه على انه يساهم فى محاولات السيطرة على عجز الموازنه فانه سوف يؤدى الى عدم استنزاف اموال الصناديق الخاصه بما ينعكس فى صورة ارتفاع عوائد استثمار هذه الصناديق وبالتالي يساهم فى النهايه فى تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل.

المراجع

- ١ - الحساب الختامي للموازنه العامه للدوله - سلطنة عمان - وزارة
الماليه والاقتصاد - سنوات مختلفه.
- ٢ - الكتاب الاحصائي السنوي - سلطنة عمان - مجلس التنميه - اعداد
مختلفه.
- ٣ - الاهرام الاقتصادي - دوريه اقتصاديه - القاهره - عدد رقم ١٢٣٧.
- ٤ - الاهرام الاقتصادي - دوريه اقتصاديه - القاهره - عدد رقم ١٢٣٨.
- ٥ - تقييم الاداء الاقتصادي للخطة الخمسيه الثالثه - سلطنة عمان - مجلس
التنميه - يوليو ١٩٩٢.
- ٦ - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - سلطنة عمان - مجلس
التنميه - مسقط - ١٩٧٦.
- ٧ - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) - سلطنة عمان - مجلس
التنميه - مسقط ١٩٨١.
- ٨ - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - سلطنة عمان - مجلس
التنميه - مسقط ١٩٨٧.
- ٩ - خطة التنميه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) - سلطنة عمان - مجلس
التنميه - مسقط ١٩٩١.
- ١٠ - صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ .
- ١١ - صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١.
- ١٢ - عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - تجربه التخطيط وتطور الاقتصاد
العماني ١٩٧١ - ١٩٩٠ مذكره خارجيه رقم - معهد التخطيط
القومي - القاهره ١٩٩٢.

ملحقات احكام

جدول رقم (1) الموازنة العامة للدولة

(مليون ريال عماني)

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
اولا: الايرادات:												
صافي ايرادات النفط	٤٧,٩	٤٩,٦	٦١,٤	٢٩١,٥	٣٧٢,١	٤٥٤,٧	٤٨٢,٢	٤٥٧,٧	٦٢٤,٦	٨٢١,٢	١١٢٥,٤	١٠٥٧,٢
ايرادات الفساز	—	—	—	—	—	—	—	٢,٨	٤,٢	١٤,٠	١٨,١	١٨,٩
الغريبه الجمركيه	١,١	١,٦	١,٨	٢,٢	٠,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٧,٠	٨,٦	١١,٢	١٤,٧
الخرائب على دخل الشركات	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٢,١	٤,٦	٥,٩	٨,٥	٨,٦	٩,٢	١٢,٦	١٥,٨
ايرادات فريبيه اخرى (١)	—	—	—	—	—	—	—	٤,٢	٥,٩	٧,٩	٩,٠	١١,٠
عوائد الاسـتثمار	٠,٢	٠,١	٠,٤	٤,٢	٢,٨	٢,٢	٦,٧	٥,٩	٦,٩	١٩,٨	٢٨,٦	١٤,٢
ايرادات اخرى	٠,٦	١,٢	٤,٢	٤,٦	٩,٢	٢٠,٢	٢١,١	١٨,٥	٢٤,٩	٢٢,٨	٤٦,٢	٤٢,٥
١ - الايرادات الذاتية	٥٠,١	٥٢,٠	٦٨,٦	٢٠٢,٢	٢٨٧,٧	٤٨٧,٢	٥٢٠,٥	٥٠٢,٢	٦٩٢,٢	٩٢٢,٦	١٢٦٢,٢	١١٧٥,٤
٢ - استرداد قروض حكوميه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣ - صافي الموارد المتاحة (٢+١)	٥٠,١	٥٢,٠	٦٨,٦	٢٠٢,٢	٢٨٧,٧	٤٨٧,٢	٥٢٠,٥	٥٠٢,٢	٦٩٢,٢	٩١٢,٦	١٢٦٢,٢	١١٧٥,٤
ثانيا: الاستخدامات:												
مصرفات الدفاع والامن القومي:												
مصرفات راسماليه ذات طابع مدني	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
مصرفات جاريه	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
٤ - اجمالي مصرفات الدفاع والامن القومي	١٦,١	٢٧,٩	٤٢,٠	١١٧,٧	٢٤١,٠	٢٧١,٢	٢٧١,١	٢٦٤,٥	٢٦٩,٠	٤٠٦,٨	٥٢١,٩	٥٨١,٢
المصرفات الجاريه المدينه:												
للوزارات المدينه	٩,٩	١٢,٨	٢٠,٢	٥٩,٩	٦٥,٢	٩٥,١	١٢٦,٦	١٢٨,١	١٤٤,٥	٢١٤,٨	٢٧٢,٥	٢١٥,٧
العوائد المنفومه على القروض	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
حصة الحكومه في المصروفات الجاريه لشركة تنميه نفط عمان	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
٥ - اجمالي المصروفات الجاريه المدينه	٩,٩	١٢,٨	٢٠,٢	٦٨,٩	٨١,٥	١١٤,٦	١٥١,٨	١٧٢,٩	١٨٨,٢	٢٧١,٢	٣٣٥,١	٢٨٨,٩

(١) كانت الخرائب والرسوم الاخرى مدرجه ضمن الايرادات الاخرى كرقم اجمالي يظهر ضمن الحسابات الختاميه عن الاموام من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧

تابع جدول رقم (١) الموازنة العامة للدولة

(مليون ريال عماني)

البيانات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
المصروفات الانشائية:												
للوزارات المدنية	٢٠,٠	٢٩,٩	٢٩,٥	١٢٨,٠	١٥٦,٨	١٨١,١	١٣٠,٤	٨٩,٠	١٢٩,٤	١٦٨,٩	٢٤١,٠	٢٨٩,٠
حصة الحكومة من المصروفات	م.غ	م.غ	م.غ	١٤,٩	١٦,٢	١٤,٠	١٥,٥	٢٢,٧	٦٢,٧	٧٧,٨	٧٦,٤	١٠٦,٢
الرامالية لشركة تنمية نفط عمان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
التنقيب عن الباز	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦ - اجمالي المصروفات الانشائية	٢٠,٠	٢٩,٩	٢٩,٥	١٤٢,٩	١٧٢,٠	١٩٥,١	١٤٥,٩	١٢٢,٧	١٩٢,١	٢٤٦,٧	٢١٧,٤	٢٩٥,٢
دعم القطاع الخاص:												
القطاع المتناسق	—	—	—	—	—	—	—	م.غ	م.غ	—	—	—
مؤسسات اقليمية ودولية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠,٦
بنك الاسكان العماني	—	—	—	—	—	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٦,٢	٠,٧	١٤,٦
بنك تنمية عمان	—	—	—	—	—	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٢,٥	—	٤,٠
بنك عمان للزراعة والاسماك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤,٨	—
٧ - اجمالي دعم القطاع الخاص	—	—	—	—	—	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	٨,٧	٥,٥	١٩,٢
٨ - قروض ومساهمات حكومية من شركات محلية واجنبية	—	٠,١	١٦,٧	١٩,٧	١٤,٠	٤,٧	٢٢,٤	٢٥,٠	١١,٨	١٦,٤	٤٢,٩	٢٨,٢
٩ - اجمالي الاستخدامات (٨+٧+٦+٥+٤)	٤٦,٠	٧١,٧	١٠٨,٤	٢٤٩,٢	٥٠٩,٥	٥٨٥,٧	٥٥٧,٢	٥٨٥,١	٦٦٢,٢	٩٤٩,٨	١٢٢٢,٨	١٤١٢,٩
١٠ - الفائض او العجز (٩-٢)	٤,١	(١٨,٧)	(٢٩,٨)	(٤٦,٠)	(١٢١,٨)	(٩٨,٤)	(٣٦,٧)	(٨٢,٨)	٢٠,٠	(٣٦,٢)	٢٨,٤	(٢٣٧,٥)
شالها: وسائل مواجهة العجز:												
١١ - مائتي المصروفات	—	—	—	٨,٢	٧١,٦	١٨,٠	٩٢,٧	٦,٧	٦١,٩	٢٥,٢	٥٠,٠	١٤,٧
١٢ - مائتي الاقتراض	٧,٢	٢,٧	٢٨,٦	٥٤,٦	٢١,٨	٤٢,٥	(١٠,٢)	(١٢,٠)	١,٠	١,٠	٥٠,٥	٤١,٠
١٣ - اصدار سندات حكومية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٤ - استخدام صندوق الاحتياطي العام للدولة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٥ - مائتي التنبير في حسابات الدولة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٠,٠
(١٠+١٣+١٢+١١+١٥)	(١١,٥)	(٣٦,١)	٤٥,٩	٤,٤	(٣٧,٩)	٨٧,٨	(٨٦,٢)	٧٨,٩	٠٠,٠	١٢٨,٩	(١٢١,٨)	—

تابع جدول رقم (١) الموازنه العامه للدولة

(ملجون ريال قماري)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	البيان
اولا: الايرادات:									
١٢٤٠,٧	١٥٢٨,٠	١٠٨٤,٤	٩٥٠,٨	١١٤٢,١	٨٩٥,٠	١٢٠٦,٨	١١٢٢,١	١١٠٧,٦	صافي ايرادات النفط
٤٨,٨	٥٠,٢	٤٥,١	٤٤,٢	٢٩,٠	٢٧,٩	٢٦,٧	٢٤,٤	٢٠,٢	ايرادات الفئاض
٢٩,٥	٢٢,٦	٢٩,٤	٢٩,٦	٢٦,٩	٢٧,٠	٤١,١	٢١,٦	٢١,٧	الضريبه الجمركيه
١٨,٢	١٤,٤	١٦,٠	٢٢,٤	٢١,٢	٢٥,٦	٢٦,٤	٢٠,٤	٢٢,٨	الضرائب على دخل الشركات
٢٢,٢	٢١,٥	١٩,٥	١٧,٨	٢٠,٩	٢١,٨	٢٢,١	١٨,٢	١٥,١	ايرادات ضريبه اخرى
٨,٧	٧,٥	٨,٥	٨,٥	٢٠,٥	٢٥,١	١٩,٦	٢١,٢	٩,٢	عوائد الاستثمار
١٩١,٢	١٩٤,٤	١٤٦,١	١٢٢,٧	١٤٥,٩	١١١,٧	١٠٧,١	٨٢,٦	٥٦,٢	ايرادات اخرى
١٥٧٠,٤	١٨٥٨,٧	١٢٤٩,٠	١١٩٨,٠	١٤٢٧,٥	١١٥٤,١	١٥٥٩,٨	١٢٤٠,٧	١٢٥٢,٩	١ - الايرادات الذاتية
١٤,٧	١٧,٦	٢١,١	٦,٨	٢٢,٧	٢٢,٨	١٢,٢	م	م	٢ - استرداد قروض حكوميه
١٥٨٥,١	١٨٧٦,٢	١٢٧٠,١	١٢٠٤,٨	١٤٦٠,٢	١١٨٦,٩	١٥٧٢,٠	١٢٤٠,٧	١٢٥٢,٩	٣ - صافي الموارد المتاحة (٢+١)
ثانيا: الاستخدامات:									
مصروفات الدفاع والامن القومي:									
٢١,٧	٢٦,٧	١٩,١	٦٢,٩	٤٢,٤	٨٦,٠	١٢٦,٠	١٥٩,٤	١٤٠,٢	مصروفات راساليه ذات طابع مدني
٦٢١,٦	٧١٥,٦	٥٨١,٥	٥٢٥,٢	٥٤١,٢	٥٧٩,٤	٦٠٨,٩	٥٦٨,٨	٥٢٠,٤	مصروفات اخرى
٦٤٢,٢	٧٤٢,٢	٦٠٠,٦	٥٨٩,٢	٥٨٢,٦	٦٦٥,٤	٧٤٤,٩	٧٢٨,٢	٦٧٠,٧	٤ - اجمالي مصروفات الدفاع والامن القومي
المصروفات الجارية المدينه:									
٦٧٤,٠	٦٦٠,٠	٦٠٠,٠	٥٢٥,٢	٥٠٩,١	٥٠٠,٠	٤٨٩,٠	٤٠٩,٤	٢٦٢,٧	للسوزارات المدينه
٦٩,٤	٩٢,٤	٩٤,٥	٨٤,٠	٧٢,٩	٧٥,٩	٤٧,١	٢٩,٢	١٩,٢	العوائد المنفوعه على القروض
٧٦,٢	٧٥,٤	٦٦,٠	٦٢,٧	٦٦,٥	٧٢,٢	٦٢,٩	٥٨,٥	٥٨,٧	حما الحكومه للمصروفات الجارية لشركة تنميه نفط عمان
٨١٩,٦	٨٢٧,٨	٧٦٠,٥	٦٨٢,٠	٦٤٨,٥	٦٤٨,٢	٥٩٩,٠	٥٠٧,٢	٤٤٠,٦	٥ - اجمالي المصروفات الجارية المدينه

جدول رقم (٢) إيرادات الضرائب والرسوم حسب السنوات من الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩١ (١)

(مليون ريال عماني)

السنوات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
ضريبة الدخل على	٨,٥	٨,٦	٩,٢	١٢,٦	١٥,٨	٢٢,٨	٢٠,٤	٢٦,٤	٢٥,٦	٢١,٢	٢٢,٤	١٦,٠	١٤,٤	١٨,٢
الشركات والمؤسسات	—	—	—	—	—	—	٦,٢	٧,٨	٧,٢	٧,٢	٦,٠	٦,٥	٥,٨	٥,٦
ضريبة الميراث (مساهمات)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الشركات للتدريب المهني	١,٠	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٤,٥	٧,٠	١,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٠,٩	١,٢	١,٩	٢,٤
رسوم البلدية على الاجارات	—	—	—	—	—	—	٠,٧	١,١	١,١	١,١	١,٦	٢,٢	٢,٨	٢,٢
رسوم المعاملات العقارية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رغم ممارسة الاموال	—	—	—	—	—	—	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤
التجارية	٢,٢	٢,٦	٤,٢	٥,١	٦,٥	٨,١	٩,٠	١٠,٦	١٠,٢	٩,٩	٥,٩	٦,٢	٦,٤	٧,٢
رغم وسائل النقل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رغم محليه مختلفه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رسوم الفنادق والاموال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
رسوم امتياز مرافق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
موانئ بحريه	٤,٦	٧,٠	٨,٦	١١,٢	١٤,٧	٢١,٧	٢١,٦	٤١,١	٣٧,٠	٢٦,٩	٢٩,٦	٢٩,٤	٢٢,٩	٢٩,٥
رسوم جمركيه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	١٧,٤	٢١,٥	٢٥,٨	٣٢,٩	٤١,٥	٦٠,٦	٧٠,٢	٨٩,٦	٨٤,٤	٦٩,٠	٧٠,٨	٦٤,٩	٦٨,٥	٨١,٠

المصدر: مطبنة عمان - وزارة الماليه والاقتصاد - المديرية العامه للموازنه والحسابات.

(١) كانت الضرائب والرسوم تظهر كرقم اجمالي ضمن الحسابات الختامية عن الاعوام من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧.

جدول (٣) المصروفات الجارية للوزارات
المدنية حسب البنود خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩١

(مليون ر.ع وبالاسعار الجارية)

السنوات	الرواتب والاجور	مصروفات اخرى	اجمالي
١٩٧٤	١٤,١	٤٥,٧	٥٩,٨
١٩٧٥	٢١,٣	٤٤,٠	٦٥,٣
١٩٧٦	٣١,٦	٦٣,٥	٩٥,١
١٩٧٧	٤٧,٧	٧٨,٨	١٢٦,٥
١٩٧٨	٥٣,٩	٨٤,٢	١٣٨,١
١٩٧٩	٦٢,٣	٨٢,٢	١٤٤,٥
١٩٨٠	٩٢,٦	١٢٢,٢	٢١٤,٨
١٩٨١	١١٨,٧	١٥٣,٨	٢٧٢,٥
١٩٨٢	١٥٢,٤	١٦٣,٣	٣١٥,٧
١٩٨٣	١٧١,٧	١٩١,٠	٣٦٢,٧
١٩٨٤	١٩٧,٧	٢١١,٧	٤٠٩,٤
١٩٨٥	٢٢٧,٤	٢٦١,٦	٤٨٩,٠
١٩٨٦	٢٤٨,٢	٢٥١,٩	٥٠٠,١
١٩٨٧	٢٥٩,٥	٢٤٩,٦	٥٠٩,١
١٩٨٨	٢٩٠,٠	٢٤٥,٢	٥٣٥,٢
١٩٨٩	٣٣٧,٠	٢٦٣,٠	٦٠٠,٠
١٩٩٠	٣٧٠,٢	٢٨٩,٨	٦٦٠,٠
١٩٩١	٣٧٤,٧	٢٩٩,٣	٦٧٤,٠

المصدر: سلطنة عمان - مجلس التنمية - الكتاب الاحصائي السنوي - سنوات
مختلفه.